



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

دراسة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات للفترة 2000-2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

تحت اشراف :

❖ ركي أحسن

الطالبة :

❖ حتوت يسرى

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
بالعاش ميادة	استاذة محاضرة - ب-	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
سحاب نادية	استاذة محاضرة - ب-	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
ركي أحسن	استاذة محاضرة - ب-	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الدراسية: 2019/2018

الإهداء

إلى رمز الحب و العطاء و الوفاء أأأأ ، إنسانة على أرض الوجود ...

إلى التي كانت لي سندا بدعواتها و تشجيعاتها ...

وكان لها الفضل الكبير في قطف هذه الثمرة

أمي العزيزة " فطيمة "

إلى من علمني الكفاح و الصبر ... إلى ذلك الرجل العظيم

إلى الذي تعب كثيرا من أجلي و من أجل راحتي و تعليمي ...

أبي العزيز " محمد "

إلى أخي " فيصل " و " أخواتي " نسرين " و " لمياء "

الذين قاسموني أفراحي و أحزاني خيالي و نجاحاتي

إلى الأخت التي أنجبتني لي القدر

رفيقة دربي و توأم روحي " مريم "

إلى من تقاسمت معها مشاق هذا العمل و صعوباته

وحننا معا أجمل اللحظات حديقتي " نور الهدى "

إلى أفراد عائلتي من قريب أو من بعيد

شكر و التقدير

أحمد الله العالی التقدير الذی أماننی ووفقنی لإتمام هذا العمل المتواضع 'قله الحمد كما ينبغي
لجلال وجهه و عظیم سلطانه .

كما أتقدم بخالص شكري إلى الأستاذ المشرف " ركي حسن "

لكل ما قدمه لي من توجيهات و نصائح هادفة

كما أتقدم بخالص امتناني و شكري إلى الدكتور " بوالكور نور الدين "

الذي لم يبخل علينا لا بعلمه و لا بوقته الثمين .

و الأستاذ لقوي عبد الحفيظ الذي مد لي يد المساعدة في كل وقت احتجته فيه .

ولا يفوتني إن أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث و

تخصيصهم جزء من وقتهم الثمين لأجل تصويبه من الخلل .

كما انوه بكل من ساعدني من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة أو بسؤال

ملخص :

لقد كان هدفنا من هذه الدراسة، هو معرفة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017 ، و ذلك عن طريق استخدام برنامج Eviews ، لتحديد العلاقة و الأثر بين هذه المتغيرات بشكل دقيق . و قد توصلنا خلال هذه الدراسة إلى إن علاقة انخفاض قيمة الدينار الجزائري و الواردات علاقة عكسية، حيث إن الانخفاض في قيمة العملة الوطنية لم يخفض من حجم الواردات كما هو متوقع من سياسات سعر الصرف ، بل استمرت الواردات في التنامي و هذا عائد إلى كون الواردات الجزائرية معظمها من المواد الضرورية ، و التي لم تستطع الدولة توفيرها ، نظرا لعدم مرونة جهازها الإنتاجي .

الكلمات المفتاحية :

انخفاض قيمة الدينار الجزائري ، سعر الصرف ، الواردات .

Résumé

Le but de cette étude était de déterminer l'effet de la baisse du dinar algérien sur la quantité des importation entre 2000 et 2017 ; en utilisant le programme eviews pour déterminer le relation et l'effet entre s ces variables avec précision .

Ce qui a permis de conclure que la relation entre la dévaluation du dinar et la baisse de quantité des importations comme prévu ; mais a continué de croitre . en raison du fait que la plupart des importations algérienne sont des matières nécessaire que létat na pas pu fournir en raison de la rigidité de son appareil de production .

Les mots clé :

La baisse du dinar algérien ; le taux de change ; les importation .

فهرس الجداول :

الصفحة	البيان	الرقم
12	الفرق بين تخفيض قيمة العملة و انخفاض قيمة العملة	01
27	تطور سعر الصرف الموازي و الرسمي في الجزائر في الفترة من 1970 إلى 1987	02
28	تطور سعر الصرف الدينار بالدولار الأمريكي خلال فترة (1987-1991)	03
30	تطور المديونية الخارجية وخدمة الديون للفترة(1989-2001) بالمليار دولار	04
31	تطور نسبة تخفيض الدينار الجزائري (دج/ الدولار)	05
34	تطور سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة 2000-2017 مقابل الدولار	06
38	تطور الواردات الجزائرية في الفترة 2000-2017 بالمليار دولار	07
49	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة	08
50	تحديد فترة الابطاء المتلى لمتغيرات البرنامج	09
50	نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة	10
51	نتائج تقدير النموذج باستخدام VAR	11
52	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	12
53	نتائج اختبار عدم وجود ارتباط خطي بين سلسلة البواقي	13
53	نتائج اختبار عدم ثبات النموذج	14
55	نتائج اختبار تفكيك التباين	15

فهرس الاشكال :

الصفحة	البيان	الرقم
17	معدل الصرف و عرض وطلب الواردات	01
31	تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري من 1989 - 1999	02
34	تطور سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة 2000-2017 مقابل الدولار الأمريكي	03
39	تطور الواردات الجزائرية في الفترة 2000-2017 بالمليار دولار	04
54	دوال الاستجابة الدفعية	05

فهرس الملاحق :

الصفحة	البيان	الرقم
68	دراسة الاستقرارية عند المستوى بوجود ثابت	01
69	دراسة الاستقرارية عند المستوى بوجود ثابت و اتجاه عام	02
70	دراسة الاستقرارية عند المستوى بدون ثابت و بدون اتجاه عام	03
71	دراسة الاستقرارية عند الفرق الأول : بوجود ثابت	04
72	دراسة الاستقرارية عند الفرق الأول بوجود ثابت و اتجاه عام	05
73	دراسة الاستقرارية عند الفرق الأول بدون ثابت و بدون اتجاه عام	06
74	دراسة الاستقرارية عند الفرق الثاني بوجود ثابت	07
75	دراسة الاستقرارية عند الفرق الثاني بوجود ثابت و اتجاه عام	08
76	دراسة الاستقرارية عند الفرق الثاني بدون ثابت و اتجاه عام	09
78	دراسة الاستقرارية للواردات عند المستوى بوجود ثابت	10
79	دراسة الاستقرارية للواردات عند المستوى بوجود ثابت و اتجاه عام	11
80	دراسة الاستقرارية للواردات عند المستوى بدون وجود ثابت و اتجاه عام	12
81	دراسة الاستقرارية للواردات عند الفرق الأول بوجود ثابت	13
82	دراسة الاستقرارية للواردات عند الفرق الأول بوجود ثابت و اتجاه عام	14
83	دراسة الاستقرارية للواردات عند الفرق الأول بدون وجود ثابت و اتجاه عام	15
84	دراسة الاستقرارية للواردات عند الفرق الثاني بوجود ثابت	16
85	دراسة الاستقرارية للواردات عند الفرق الثاني بوجود ثابت و اتجاه عام	17
86	دراسة الاستقرارية للواردات عند الفرق الثاني بدون وجود ثابت و اتجاه عام	18

الفهرس

الصفحة	العنوان
	دعاء
	الشكر و التقدير
	الإهداء
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	الفهرس
ا - ب	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
06	تمهيد الفصل الأول
07	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول سعر الصرف و الواردات
07	المطلب الأول :مفاهيم عامة حول سعر الصرف
10	المطلب الثاني : تخفيض قيمة العملة
13	المطلب الثالث :مفاهيم عامة حول الواردات
14	المبحث الثاني :العلاقة بين سعر الصرف و الواردات
15	المطلب الأول :العوامل المؤثرة على الواردات
16	المطلب الثاني :العوامل المؤثرة على سعر الصرف
17	المطلب الثالث :تأثير سعر الصرف على الواردات
19	المبحث الثالث :المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية
19	المطلب الأول :الدراسات السابقة
22	المطلب الثاني :المقارنة بين الدراسات الحالية و الدراسة السابقة
23	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات	
25	تمهيد الفصل الثاني
26	المبحث الأول : دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف و الواردات في الجزائر
26	المطلب الأول :سياسات سعر الصرف و تحليل تطوره
35	المطلب الثاني :تطور سياسة الاستيراد و تحليل تطور الواردات في الجزائر
41	المبحث الثاني :دراسة قياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات
41	المطلب الأول :الجانب النظري لأدوات الدراسة
49	المطلب الثاني : دراسة و تحليل اثر سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات
57	خلاصة الفصل الثاني

المقدمة

يشهد العلم اليوم حرب تجارية قائمة بين الدول المتقدمة و الدول في طور التقدم ،نظر للدور الهام الذي تلعبه التجارة في الاقتصاد الوطني من حيث التأثير على الدخل الوطني و بالتالي مستوى رفاهية الأفراد.و الجزائر من بين البلدان التي تتأثر بحركة التجارة الخارجية من حيث تصريف صادراتها و المتمثلة في المحروقات و التي من خلال عائداتها تمكننا من الحصول على السلع و منتجات للاستهلاك النهائية للعائلات ، و في شكل مواد خام و سلع وسيطة لغرض الإنتاج المحلي في ظل وجود الظروف المناسبة لدعم النمو الاقتصادي .

إن ظهور العلاقات الاقتصادية على نطاق واسع بين الدول استدعى اللجوء إلى تحويل العملات بين هته الأخيرة لعدم توفر عملة دولية موحدة يتم على أساسها التبادل . خاصة بعد إن تم التخلي عن قاعدة الذهب مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفقا متغير عرف بسعر صرف العملة الذي يهتم بمسالة تحويل و صرف العملات بأسعار مختلفة

لقد أصبح سعر الصرف من بين أهم الوسائل التي تلجا إليها الدولة لتحقيق أهدافها ومن بينها التوازن الخارجي . خاصة بعد التغيرات التي شهدتها عقد الثمانينات في البيئة الاقتصادية الدولية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة ، حيث شهد هذا الأخير تدني معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات التضخم و البطالة و تفاقم العجز في ميزان المدفوعات في سنة 1987 ، هذا ما دفع الجزائر إلى إحداث إصلاحات و تعديلات تدريجية على نظام صرفها قصد تقريب الدينار من قيمته الحقيقية و التي تجسدت في سلسلة التخفيضات بداية من 1987 و استمرت في سنة 1991 و 1994 .

في السنوات الأخيرة و بعد انخفاض أسعار البترول ، اثر هذا الأخير على قيمة الصادرات و بالتالي التأثير على الاحتياطات الدولية من العملة الأجنبية ، و في ظل الزيادة المستمرة في الاستيراد المتمثل في الضروريات التي تعجز الدولة عن تلبيةها محليا . كل هذه التغيرات أدت إلى انخفاض جديد في قيمة الدينار الجزائري .

1- إشكالية الدراسة:

و بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ماهو أثر انخفاض الدينار الجزائري على قيمة الواردات ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- ما طبيعة العلاقة بين الواردات و انخفاض الدينار الجزائري ؟
- 2- ماهية الإجراءات المتبعة من طرف الدولة للتقليل من الواردات ؟
- 3- ما هية الحلول المناسبة التي تجعل من تخفيض قيمة العملة يقلل من حجم الواردات ؟

2-فرضيات الدراسة

بناء على التساؤلات السابقة ثم صياغة الفرضيات التالية :

- 1- توجد علاقة طردية بين انخفاض الدينار الجزائري و قيمة الواردات ؛
- 2- تخفيض قيمة العملة هو الإجراء المتبع في سياسة سعر الصرف للتأثير على الواردات لتقليص حجم الاستيراد ؛
- 3- من بين الحلول التي تجعل تخفيض العملة يخفض من قيمة الواردات هو التنويع في الصادرات .

3- مبررات اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

- قلة الدراسات الخاصة بهذا الموضوع و كذا حدائته للانخفاضات المتتالية في قيمة الدينار ؛
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص تخفيض قيمة العملة و كيف تم اتخاذ هذا القرار للتحكم في بعض المتغيرات كالواردات ؛
- مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الدولي و الاقتصاد الجزائري بخصوص أسعار الصرف و كذا الواردات؛

4- أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق ما يلي :

- تقديم الإطار النظري حول سعر صرف العملة و مضمون تخفيض قيمة العملة و كذا الجانب النظري للواردات .
- تحديد طبيعة العلاقة بين سعر الصرف و الواردات .
- دراسة التطورات التي مرت بها سياسات سعر الصرف و الواردات في الجزائر.
- محاولة دراسة و تحليل اثر انخفاض قيمة الدينار الجزائري على الواردات من منظور قياسي اقتصادي .

5- أهمية البحث :

تعود أهمية الدراسة إلى الأهمية التي يكتسبها سعر الصرف من حيث التأثير و التأثير بجميع المتغيرات الاقتصادية ، كما يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات ، و كذا قدرته على الوصول إلى التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي .

6- حدود الدراسة :

يتناول البحث دراسة و تحليل اثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات ، دراسة تطبيقية قياسية لحالة الجزائر ، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017 ، و قد تم الاعتماد على التقارير السنوية التي أصدرها بنك الجزائر ، و استخدمنا برنامج Eviews 07 لمعرفة اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات .

7- المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث :

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات ، اعتمدنا على جملة من المناهج التي تتوافق و طبيعة البحث فقد تضمن البحث مجموعة من المناهج و هي :

- **المنهج الوصفي التحليلي :** الذي يسمح بوصف الأنظمة و النظريات المحددة لأسعار الصرف والواردات و مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة ، كما تم استخدامه في تحليل تطورات سعر الصرف و الواردات .
- **المنهج التاريخي :** و الذي يسرد أهم تطورات أنظمة الصرف و سياسته و كذلك تطورات سياسة الاستيراد .
- **المنهج القياسي :** و الذي يقوم بقياس تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات و ذلك باستخدام برنامج إحصائي Eviews 07 .

8- صعوبات البحث :

في فترة الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل في :

- عدم توفر الكتب التي تحتوي على المعلومات الخاصة بالواردات الجزائرية .

- عدم الاطلاع في وقت قصير على Eviews نظرا لعدم تناوله طول فترة الدراسة .
- **9- هيكل البحث :**

سعيًا لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث إلى فصلين مقسمين على النحو التالي :

- **الفصل الأول :** تم تخصيصه إلى تقديم عرض نظري حول سعر الصرف و تخفيض قيمة العملة و الواردات هذا كان في المبحث الأول ، أما في المبحث الثاني تناولنا العوامل المؤثرة في سعر الصرف و الواردات و العلاقة بينهما ، و المبحث الثالث خصص للدراسات السابقة و المقارنة بينهما و بين الدراسة الحالية .
- **الفصل الثاني :** تم تقسيمه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول التطورات في سياسات كل من سعر الصرف و الواردات أما المبحث الثاني فقد تم من خلاله عرض النموذج القياسي الذي تم بناؤه لتقدير الأثر بين سعر صرف الدينار الجزائري و الواردات .

الفصل الأول

تمهيد :

تعمل الواردات الإنتاجية وفي ظل توافر الظروف المناسبة على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج و المواد الأولية و المعدات والآلات لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ، كما أن الواردات من السلع الاستهلاكية هامة لتغطية حاجيات المجتمع المتزايد نتيجة لعدة عوامل منها ارتفاع الدخل و الزيادات السكانية ؛ إن حاجة الدول إلى إشباع الطلب المتزايد الذي لم تستطع الموارد المحلية تلبية دفعها إلى زيادة استيراد السلع و الخدمات من الخارج و هذا ما يؤدي إلى زيادة مستمرة في حجم الواردات و الذي يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية من بين هذه المتغيرات سعر الصرف .

يعتبر سعر الصرف الوسيلة التي تعتمد عليها الدول لتسوية مبادلاتها نظرا لاختلاف عملات الدول التي لها علاقات تجارية فيما بينها ، كما انه يعتبر أداة للتحكم في حجم الواردات من خلال رفع أو تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ، و يعتبر التخفيض من الإجراءات التي تتخذها الدولة للضغط على الواردات .

لذلك سنقوم في هذا الفصل بتقديم الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة المتمثلة في سعر الصرف و الواردات و قد قسمناه إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : مفاهيم حول سعر الصرف و الواردات .

المبحث الثاني : العلاقة بين سعر الصرف و الواردات .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة .

المبحث الأول : مفاهيم حول سعر الصرف و الواردات

إن الحاجة لإشباع متطلبات الأفراد المتزايدة التي لم تستطع الموارد المحلية تلبيتها دفع بالدول إلى إقامة مبادلات تجارية فيما بينها لتوفير هته الموارد من خلال عملية الاستيراد ، و بسبب هذه التطورات برزت مشكلة نقدية مصدرها تبادل العملات أدت إلى ظهور ما يسمى بسعر الصرف .

في هذا المبحث سنقوم بدراسة ما يلي :

المطلب الأول : مفاهيم حول سعر الصرف

المطلب الثاني : تخفيض قيمة العملة .

المطلب الثالث : عموميات حول الواردات .

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول سعر الصرف

إن الدول عند قيامها بمختلف المبادلات التجارية و المالية تعتبر سعر الصرف أهم السبل لتسهيل هذه المبادلات، وهذا ما يبين أهمية سعر الصرف في المعاملات الدولية . سنتناول في هذا المطلب أهم تعريفات سعر الصرف و أهميته و أنواعه .

الفرع الأول : تعريف سعر الصرف

لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين و المهتمين بالموضوع ، و تتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصره و الجوانب التي تميزه أو تعطي شمولاً لمفهومه نذكر منها:

- سعر الصرف هو عملية شراء و بيع عملة ما مقابل عملة أخرى.
- سعر الصرف هو قيمة أو سعر عملة معبر عنه بعملة أخرى¹.
- يمكن النظر السعر الصرف من زاويتين ، فمن الزاوية الأولى ، يعرف سعر الصرف بأنه : "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلاتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي" ، و من الزاوية الثانية فهو "عدد

1- سامي خليل ، الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2007 ، ص 838 .

الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية " ¹.

و من هذا الأخير نرى أنه توجد طريقتين لتسعير العملات و هما التسعير المباشر و التسعير غير المباشر .

التسعير المباشر : هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

التسعير غير المباشر : هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، و معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة و بما في ذلك الجزائر ².

الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف

لسعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد و تتمثل في ³:

- يعتبر سعر الصرف المرآة العاكسة لمركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي و ذلك خلال العلاقة بين الصادرات و الواردات ، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي .
- يعتبر الأداة الأكثر فعالية حين يقتضي الأمر تشجيع الصادرات و تقليل الواردات.
- تتم بواسطته ترجمة الأسعار بين الدول .
- يتم من خلاله معرفة التكاليف و الأسعار الدولية، و بذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة و تسويتها.
- يسعى سعر الصرف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي و الخارجي ، إذ إن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار و الأجور و العمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي ، أي التوازن بين المدفوعات و الإيرادات الخارجيتين .
- يمكن إن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد و بالتالي على ميزان المدفوعات كونه يمثل التكاليف و الأسعار سواء داخل البلد أو خارجه .

1 - سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسا على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية ، الأردن ، عمان ، 2011 ، ص : 11 .

2 - أمين غوبال ، اثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990 - 2015) ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية و تأمينات و تسيير المخاطر ، جامعة أم البواقي ، 2015-2016 ، ص : 03 - 04 .

3 - موسى لحو بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2010 ، ص 121.

الفرع الثالث : أنواع سعر الصرف

1- سعر الصرف الاسمي :

يعتبر سعر الصرف التجاري الثنائي ، الذي يمثل أساس التبادل بين العملة الوطنية و عملة أجنبية¹ ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف و في لحظة زمنية معينة ، ولهذا يمكن القول أن سعر الصرف يتغير وفقا لتغير ظروف العرض و الطلب و بدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة.²

2- سعر الصرف الحقيقي :

هو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في بلدين ، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (p) و في البلد الأجنبي (p*) و كان (E) هو سعر الصرف الاسمي ، فان سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:

$$TCR = E p^* / p$$

حيث TCR هو سعر الصرف الحقيقي .³

3- سعر الصرف الفعلي :

يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية وحدة واحدة من العملة الأجنبية .⁴

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين ، بالقياس إلي

1 -الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي و البنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2015 ، ص : 235 .
 2 - عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2003 ، ص: 103 .
 3 - موسى لحو بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .
 4 - هاجر بن زاوي ، اثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2006) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 2016-2017 ، ص : 10.

فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.¹

5- سعر الصرف التوازني :

يعبر سعر الصرف التوازني عن توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي ، بحيث يعتمد على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي ، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه التغيرات على سعر الصرف .²

المطلب الثاني : تخفيض قيمة العملة

تلجأ الدولة إلى تغيير سعر صرف عملتها بهدف معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها ، من بين أشكال التغيير التي تلجأ إليها الدولة هي سياسة التخفيض و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل .

الفرع الأول : مفهوم تخفيض قيمة العملة

المقصود بتخفيض قيمة العملة هو أن الدولة تقرر تخفيض قيمة عملتها مقومة بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي اقل من ذي قبل من العملات، كأن تقرر مثلا تخفيض قيمة عملتها مقابل الدولار فبدل إن تساوي ثلاث وحدات ونصف منها دولارا واحدا فانه يصبح دولار واحد يساوي 4 وحدات .³

و بعبارة أخرى المقصود بالتخفيض هو تحسن في العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.⁴

أما مصطلح انخفاض قيمة العملة فيقصد به انخفاض عملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي ، نتيجة تعارض قوى العرض و الطلب و ذا يعني إن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم ، و العوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد هي :⁵

- زيادة الصادرات و انخفاض الواردات ؛

1- عبد الحسن الجليل الغالبي ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات) ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن، 2011 ، ص : 32 .

2- محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص : 218 .

3- نجاح سلامة ، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية و اقتصاد دولي ، بسكرة ، 2012- 2013 ، ص : 49 .

4- هاجر بن زاوي ، مرجع سابق ، ص 17 .

5 - نجاح سلامة ، مرجع سابق ، ص 50 .

- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين؛
- انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية؛
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

الفرع الثاني: أسباب تخفيض قيمة العملة

تتعدد أسباب اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة و من بين أهم الأسباب نذكر ما يلي :¹

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) ؛
- ارتفاع دخول المنتجين المحليين؛
- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي و السعر الموازي ؛
- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية ؛
- تنشيط القطاعات التصديرية و بقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة .

الفرع الثالث: شروط نجاح سياسة التخفيض

يتوقف نجاح سياسة التخفيض على توفر مجموعة من الشروط نذكر منها :

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كافي من المرونة بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة اكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة ؛
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كافي من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
- ضرورة توفير الاستقرار في الأسعار المحلية و عدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع الأسعار تكلفة المنتجات المحلية ؛
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها مما يزيد الأثر المترتب عن التخفيض ؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير .²

1- حسين دوغة ، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) دراسة تحليلية قياسية ،مذكرة ماستر ،تخصص اقتصاد كمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المسيلة 2016/2017 ، ص 37.

2 - عطا الله بن طيرش ، اثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة ، مذكرة ماجستير ، تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، غرداية 2011 ، ص 45 .

الفرع الرابع : الفرق بين تخفيض قيمة العملة و انخفاض قيمة العملة

الجدول رقم (01) : الفرق بين تخفيض قيمة العملة و انخفاض قيمة العملة

التخفيض	الانخفاض
هو عبارة عن عملة إرادية و مقصود من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة و يتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة	هو عبارة عن حركة تلقائية و عفوية ، دون تدخل للسلطات النقدية و إنما يحدث نتيجة لتحركات العرض و الطلب على العملات الأجنبية
يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام بهذه العملية	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن عرض في العملات الأجنبية أي نتيجة تضارب قوى السوق
يحدث في سوق الصرف الأجنبي	قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي كما يحدث في سوق السلع و الخدمات الداخلية
لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة و التعويم المدار)	يحدث في ظل اقتصاد حر ، ينتج لآلية العرض و الطلب العمل بكفاءة من اجل تحديد سعر الصرف الذي نجد في ظل أسعار الصرف العائمة
يكون في حدود معينة	الانخفاض يكون في حدود معينة
يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة التعويم الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال بين العرض و الطلب	يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية ، أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من العملات الأجنبية
التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية تخفيض (ظاهرة مؤقتة)	التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض و الطلب (ظاهرة مستمرة)
التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي	الانخفاض يعني الرفع أو الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي

المصدر: حنان لعروق : سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و تأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة ، 2004-2005 ، ص 109 .

المطلب الثالث : مفاهيم عامة حول الواردات

إن كل دولة تكون بحاجة إلى لسلع و خدمات لم يكن باستطاعتها توفيرها على المستوى المحلي، فتقوم بتوفيرها من الدول الأخرى و هذا باستيرادها منها ، و تسمى هذه السلع و الخدمات بالواردات و هذا ما سيتم التعرف عليه في هذا المطلب .

الفرع الأول : تعريف الواردات

- تعتبر الواردات من السلع و الخدمات المنتجة بالخارج و التي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني¹.
- الواردات هي جزء من الاستهلاك المحلي لدولة أو استثمارات منتجين أجانب تم شرائها منهم .
- تمثل الواردات طلبا من المقيمين داخل اقتصاد ما ، على سلع و خدمات تنتج خارج الاقتصاد² .
- الواردات هي حقوق الدولة إزاء العالم الخارجي ، و يتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها مدفوعات نقدية إلى العالم الخارجي تمت مقابل الاستيراد منه³

الفرع الثاني : أنواع الاستيراد

- تختلف أنواع الاستيراد باختلاف البلد المتسورد و احتياجات أفراده من السلع والخدمات كما تختلف باختلاف الغرض من استخدامها⁴.
- **الاستيراد للحكومة:** يكون استيراد السلع اللازمة لمزاولة نشاط الوزارات و المصانع الحكومية والهيئات العامة و وحدات الإدارة المحلية في حدود الحصة النقدية المحددة لكل منها وفقا لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم مشترياتها من الخارج.
- **الاستيراد للاستخدام الخاص:** هو استيراد السلع لغير الاتجار لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد وليس لشخصه، وما يستورد للتأجير التمويلي يعد خاصا.
- **الاستيراد للإنتاج:** هو كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغيير حالته ويمثل ذلك الخامات و المواد الأولية والسلع الوسيطة وغيرها من الأجزاء التي تكون المنتج النهائي وبصفة خاصة تمثل مستلزمات الإنتاج.

1- عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الطبعة الخامسة ، الجزائر ، 2005 ، ص 131 .
 2 - بسام الحجار ، عبد الله رزق : الاقتصاد الكلي ، دار المنهل اللبناني ، ص : 104 .
 3 - حسن فليح خلف ، التمويل الدولي ، الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004 ، ص : 101 .
 4 - أمال حاجي ، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2013 ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، 2015 ص 10 .

- الاستيراد للاتجار: هو كل ما يستورد للبيع بحالته عند الاستيراد وبعد تعبئته أو تغليفه دون إجراء أي عملية تحويلية أو تكميلية عليه.
- الاستيراد برسم المعرض: يتم الاستيراد من المعارض والأسواق المرخص بإقامتها طبقا للمواصفات التي تصدرها لجنة الشؤون التجارية للمعارض و الأسواق الدولية
- الاستيراد للاستعمال الشخصي: هو كل ما يرد إلى شخص طبيعي بهدف تحقيق منفعة له أو لعائلته من حيث نوعيتها وكميتها، مع الاستعمال الشخصي أو العائلي خلال الفترة المناسبة لطبيعة السلع وعلى نحو لا يحمل صفة الاتجار.

الفرع الثالث: أهداف عملية الاستيراد¹

- الاستمرار في عملية الإنتاج ، حيث هنا يجب القيام بصفقة لا يتعرض فيها برنامج الإنتاج للاضطراب و التوقف بسبب نفاذ المخزون ، أي التدفق المستمر للمواد و الخدمات ؛
- المحافظة على المستوى المطلوب من الجودة بشراء سلع تتناسب مع الفرد الذي يقصد استخدامها؛
- قد يكون لها تأثير على الاتجاه السياسي و طبيعة العلاقات الموجودة بين البلدان ذات العلاقة، فالسبب الأساسي هو إن بلد ما ، و إن كان متطور لا يستطيع أي يعيش على الاكتفاء الذاتي ؛
- الاستيراد ضروري لتموين بلد ما بالمنتجات التي تنقصه و هي كذلك تدخل في المواجهة مع المنتجات المصنوعة محليا؛
- إنشاء علاقات داخلية بين الوحدة المستوردة و الوحدات الأخرى التي يتكون منها المشروع، قصد زيادة الإنتاج بفضل الخبرة و التأهيل للسير الحسن للمشروع ؛
- تجنب حدوث التلف و التقادم في السلع المستوردة بالنظر إلى كل عملية استيراد في ظل خطط طويلة المدى إلى جانب الاعتبارات قصيرة المدى المتمثلة بالحاجة الحاضرة ؛
- دعم المركز التنافسي للمؤسسة و قدرتها على تحديد الأرباح و بالتالي التوسع ؛
- تطوير العلاقات مع الموردين مع حسن اختيار نوعية المنتج المستورد.

¹- منى بلوصيف ، النفط وأثره على الواردات السلعية في الجزائر 2005-2015، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة 20 أوت سكيكدة 1955، 2017، ص 49 .

المبحث الثاني : العلاقة بين سعر الصرف و الواردات

لمعرفة هذه العلاقة سنقوم بدراسة العوامل المؤثرة على الواردات في المطلب الأول وفي المطلب الثاني نتطرق
العوامل المؤثرة على سعر الصرف و في الأخير نتناول العلاقة بينهما .

المطلب الأول : العوامل المؤثرة على الواردات

هناك مجموعة من العوامل لها تأثير على الواردات من بينها :

الفرع الأول : الصادرات :

إن للصادرات تأثير ثنائي على الواردات حيث تؤثر عليها من جانبيين : أولا الصادرات الصناعية و تحتاج هذه الأخيرة إلى مواد خام و سلع وسيطية قد تكون غير متوفرة محليا و هذا يتطلب استيرادها ، وهنا يكون تأثير الصناعة التصديرية فبزيادتها تزيد الواردات من السلع الوسيطة و المواد الخام . و الجانب الثاني هو إن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم في تكوين احتياطات للإنفاق على الواردات ، وهنا تكون زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى سبب في زيادة الواردات .¹

الفرع الثاني: أسعار الصرف :

إن ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي أو بصيغة أخرى تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقدرة بالعملة الوطنية ، فتقل كمية الواردات .

الفرع الثالث: الأسعار النسبية

العلاقة عكسية بين أسعار الواردات كنسبة إلى الأسعار المحلية و الطلب الحقيقي على الواردات ، حيث إن ارتفاع أسعار الواردات يصاحبه انخفاض في الطلب عليها .

الفرع الرابع: الدخل الوطني : وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات

يؤكد اغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل الوطني كمحدد رئيس للواردات في الاقتصاديات المفتوحة و إن ارتباطه بالواردات في اغلب الأحوال يكون طرديا ، أي انه كلما زاد الدخل الوطني تزيد الواردات .²

1- عبد الرزاق غبشي ، اثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية دراسة قياسية (1970-2014) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ، تخصص اقتصاد قياسي ، ورقة ، 2015-2016 ، ص : 15 .
2- فاطمة الزهراء عوايس ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 - 29 .

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على سعر الصرف

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر صرف العملة ، و تتركز ابرز هذه المتغيرات كالتالي :

الفرع الأول : تغيرات الأسعار النسبية :

يؤدي انخفاض الأسعار في دولة ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في دولة أخرى ، حيث انه إذا انخفضت الأسعار في احد البلدان فان ذلك يؤدي إلي زيادة صادرات ذلك البلد و بالتالي زيادة الطلب على عملة ذلك البلد .

الفرع الثاني : التغير في الميزان التجاري (الصادرات و الواردات) :

توجد علاقة وطيدة بين الميزان التجاري و أسعار الصرف ، فادا كانت صادرات دولة ما اكبر من وارداتها فان يعني ذلك ان طلب عملة هذه الدولة من قبل دولة أخرى سيكون اكبر من طلب هذه الدولة على العملات نقدي أخرى ، و العكس يكون صحيحا ، و النتيجة لذلك فان قيمة عملة الدولة المصدرة و المستوردة تتأثر بالارتفاع و الانخفاض من خلال حجم صادراتها قياسا ب وارداتها

الفرع الرابع : حركة رؤوس الأموال :

تؤثر رؤوس الأموال في قيمة عملة دولة ما مقابل العملات الأخرى ، إذ ترتفع قيمة عملة الدولة المستوردة لرأس المال و تنخفض قيمة العملة بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال . و بناء على ذلك فان تغيير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغيير صرف العملات النقدية .

الفرع الخامس : أسعار الفائدة :

إن حركة رؤوس الأموال الدولية و انتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن فائدة في البلد الذي يرتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول ذلك الوضع سوق يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الدخل و بالتالي تدهور سعر صرفها

الفرع السادس : ميزان المدفوعات :

يعد التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف و ذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي . ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان

دالك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز , و بالمقابل انخفاض طلب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد , و بالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات

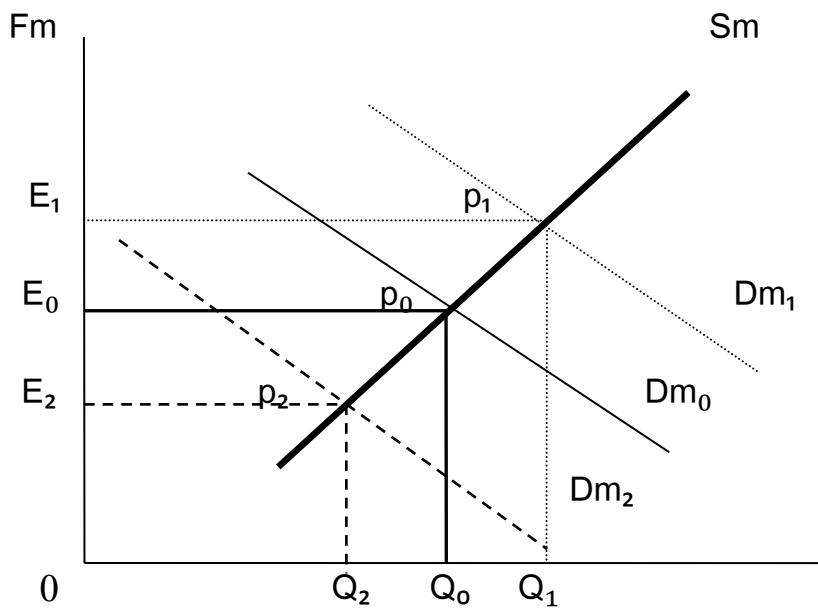
الفرع السابع : الموازنة العامة :

تلعب الموازنة العامة لدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف , فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب و انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي و هبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.¹

المطلب الثالث : تأثير سعر الصرف على الواردات

يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين الوطنيين (الطلب على الواردات) . ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (1) : معدل الصرف و عرض وطلب الواردات



Qm تشير إلى كمية الواردات المطلوبة و / أو المعروضة .

Fm تشير إلى سعر الواردات بالعملة الأجنبية .

¹- نجاح سلامة ، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري ، مرجع سبق ذكره ، ص : 10 .

يوضح الشكل انه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ، ويكون معدل الصرف التوازني E_0 ، و الكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 ، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فان دالة الطلب على الواردات تتجه ناحية اليمين لتصبح Dm_1 وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 ، مما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1 . و على العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فان دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح Dm_2 ، و تتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 ، بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2 .¹

1 - نبيل محمد نشأت الوكيل ، التوازن النقدي و معدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود و سعر الصرف ، شركة ناس للطباعة ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص: 8 .

المبحث الثالث : المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

تزخر الأدبيات الاقتصادية بالدراسات السابقة التي تناولت سعر الصرف و كذا الواردات و في هذا الفصل سنتطرق لبعض هذه الدراسات كما سنقوم بمقارنة بينها و بين دراستنا

المطلب الأول : الدراسات السابقة

من أهم ما اطلعنا عليه من دراسات سابقة نذكر :

الفرع الأول : الدراسة المحلية

1. دراسة سلامة نجاح مذكرة ماستر تحت عنوان " تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة - (1990-2012) " و قد تم فيها طرح الإشكالية التالية :
- ما هو تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري و ما واقع ذلك على الاقتصاد الجزائري ؟
- و صيغت مجموعة من الفرضيات أهمها :

- توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة و تحسين الميزان التجاري في المدى الطويل.
 - ساهمت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في انخفاض حصيلة الواردات و تحسين الأداء التصديري .
- و معالجة هذا الموضوع ثم تم استخدام المنهج الوصفي التحليل و التاريخي و القياسي و منها دراسة حالة و الاعتماد على التقارير السنوية التي أصدرها بنك الجزائر و المديرية العامة للجمارك بالإضافة إلى الإحصائيات التي أصدرت من طرف الوكالة الوطنية لترفيه الاستثمارات و الديوان الوطني للإحصاء و استخدمت برنامج eviews4 لمعرفة اثر تخفيض قيمته العملة على الصادرات الواردات الجزائرية و تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- تبين من خلال الدراسة إن هناك علاقة بين تخفيض قيمة العملة و الميزان التجاري في المدى الطويل ؛
- معظم الدول النامية تتبنى سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي و الخروج من الأزمات في إطار برامج إعادة هيكلة الاقتصاد ؛
- لم تحقق الجزائر الأهداف و التي كانت تسعى إليها من خلال إتباع سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الخاصة فيها يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاح ؛

- سياسة التخفيض جعلت الدينار الجزائري في قائمة أسوأ العملات في العالم .

2. دراسة حنان لعروق ، مذكرة ماجستير تحت عنوان سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة

حالة- وقد تم فيها طرح الإشكالية :

ما مدى فعالية سياسة سعر الصرف في معالجة الاختلال الخارجي ؟

و يكمن هدف الدراسة في توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف و التوازن الخارجي خاصة على الحساب الجاري ، و إلقاء الضوء على الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في بلد يسير في طريق النمو و منفتح على العالم الخارجي كالجزائر .

و تم التوصل إلى النتائج التالية :

- اقتناع صندوق النقد الدولي إن سياسة تعويم العملات ،هي أنجع سياسة من أجل إعادة التوازن ، و محاولة ضغطه على الدول النامية للذهاب في هذا الاتجاه .

- شككت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية ؛

- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري و التوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف ؛

- التخفيض في قيمة الدينار كانت حتمية أملت لها ظروف داخلية و ظروف خارجية خاصة ضغوط المنظمات الدولية ؛

- شروط نجاح سياسة التخفيض في قيمة الدينار لزيادة الصادرات و الحد من الواردات هي غائبة تماما في حالة الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني : الدراسات العربية

1- مذكرة ماجستير لراقي بديع حبيب " دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا "

حيث تم فيها طرح التساؤل التالي :

هل يلعب تقلب (تذبذب) سعر صرف دورا ايجابيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا ؟

و تم صياغة مجموعة من الفرضيات أهمها :

- لانخفاض سعر الصرف السمية الليرة السورية تأثيرا ايجابيا على الصادرات و الواردات السورية ؛
- إن الحفاظ على استقرار سعر الصرف و دعم قيمة العملة الوطنية يلعب دورا ايجابيا و إما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا .

لمعالجة هذا الموضوع تم استخدام عدة مناهج من بينها المنهج الوصفي (المفاهيم و النظريات)الأسلوب الاستقراري و الأسلوب القياسي بهدف توضيح أشكال أسعار الصرف و نظرياته و استقصار دوره في التأثير على الاستقصار الاقتصادي في سورية و ذلك من خلال تحليل آم المؤشرات الاقتصادية وتحليل تأثير تحديد سعر الصرف عليها من ناحية و تحليل اثر تقلبات سعر الصرف عليا من ناحية ثانية من خلال تطبيق برنامج evienws 8

و قد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- هو إن لانخفاض سعر الصرف الاسمي لليرة السورية تأثير ايجابي على الواردات السورية ؛
 - هناك علاقة قوية جدا بين تغيرات سعر الصرف و إجمالي الواردات خلال الفترة الزمنية 1990-2010؛
 - لم تتأثر الواردات السورية و بخاصة واردات القطاع الخص خلال الفترة الزمنية 1990-2010 بارتفاع أسعار صرف الدولار مقابل الليرة وهذا يعود إلى نوعية الواردات السورية والتي تمثلت بالمواد الإنتاجية الأزرمة للعملية الإنتاجية و المستوردات السلعية و التي تتصف بعدم مرونتها لتغيرات سعر الصرف .
- 2- كتاب لنشأت نبيل محمد الوكيل التوازن النقدي و معدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة حيث تم

فيها طرح الإشكالية التالية :

و تم صياغة فرضية رئيسية مؤداها :

"إن معدل الصرف يتحدد بمجموعة من المتغيرات النقدية " و لمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي و النقدي "

لاستخلاص طبيعة و اتجاه العلاقات بين المتغيرات و أيضا تم استخدام الأساليب القياسية المناسبة بهدف اختبار الفرضيات من خلال الوصف و التفسير و التنبؤ بسلوك هذه المتغيرات في معدل الصرف كمتغير تابع و للتوصل لهدف الدراسة و اختبار المنهج النقدي فقد تم إجراء التحليل و القياس على أساس مقارنا لعدد من الدول المختارة

و من أهم النتائج التي توصل إليها الكتاب :

- تبين من تقدير دالة الطلب على النقود في الفصل الثاني من الدراسة صحة توقعات المنهج النقدي لمعدل الصرف فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الطلب على النقود (كمتغير تابع) و كلا من الدخل و سعر الفائدة (كمتغيرات مستقلة).
- صحة الفرضية الفرعية الأولى جزئيا و الخاصة بتأثير المعروض النقدي النسبي على معدل الصرف.
- تفوق الأثر الحقيقي على الأثر النقدي للدخل في معادلة معدل الصرف في جميع التقديرات تقريبا .
- يمارس متغير سعر الفائدة النسبي تأثيرا محدودا في معظم التقديرات على معدل الصرف ، و لذلك جاءت المعلمة 3α معنوية في بعض التقديرات دون الأخرى .
- يلعب متغير فروق التضخم دورا واضحا في تحديد و تفسير معدلات الصرف ، و هو ما أكدته جميع لتقديرات للنماذج النقدية لمعدل الصرف .

المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

من خلال فحص الدراسات السابقة تم التوصل إلى انه يوجد عدة اختلافات بين الدراسات السابقة نفسها و بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية ، حيث نلاحظ إن لكل دراسة خصائص و نتائج معينة تختلف بها عن سابقتها و تختلف بها عن الدراسة الحالية ، كما أن كل دراسة تناولت اثر سعر الصرف على متغير معين أو علاقة سعر الصرف مع متغير معين، فمنها من قامت بدراسة اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات و منها من قاست أثره على الميزان التجاري ، كما قام بعض الباحثين بدراسة علاقته مع النمو الاقتصادي و منهم من درس علاقته بالتوازن النقدي . و كذلك تختلف الدراسات من حيث فترة الدراسة فلكل دراسة فترة معينة و كذلك دراسة متبعة و طريقة قياس معينة ، في ما يخص الدراسة الحالية فقد تم تحديد اتجاه تغير سعر الصرف و المتغير المراد دراسة أثره عليه ، حيث تتناول الدراسة الحالية انخفاض قيمة العملة و أثره على الواردات أما فيما يخص الفترة فحددناها من سنة 2000 إلى 2017 ، أما عن الدراسة المتبعة فهي دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي .

خلاصة الفصل :

إن كل دولة تحتاج لتلبية احتياجاتها من السلع و الخدمات التي لا تتوفر لديها أو تكون كمياتها محدودة في السوق المحلي و ذلك عن طريق آلية تعرف بالاستيراد الذي يأخذ عدة أشكال ، وبذلك تحتاج إلى آلية لتسوية المدفوعات الدولية التي تنجم عن هذه المعاملات بين الدول و التي تعرف بسعر الصرف حيث يمثل هذا الأخير وسيلة الربط بين الأسواق المحلية و نظيرتها الأجنبية كما يمثل الأداة الجوهرية التي تتحكم بها الدول في الواردات عن طريق سياسة التخفيض .

فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفاهيم حول سعر الصرف و الواردات و كذلك تخفيض قيمة العملة ، كما تطرقنا إلى العوامل المؤثرة في كل من سعر الصرف و الواردات و العلاقة بينهما. و أخيرا الدراسات التي تناولت جزئيات مماثلة لهذه الدراسة وأوجه الاختلاف بينهما .

الفصل الثاني

تمهيد :

تعد سياسات سعر الصرف من بين السياسات الهامة في صنع القرارات الاقتصادية و التأثير و التحكم في بعض المتغيرات ، خصوصا بعد الموجة العارمة من الانفتاح التجاري الذي شهد العالم في السنوات الأخيرة ففي الدول المتقدمة التي تعتمد على نظام الصرف المرن ، تعتمد على سياسة سعر الصرف للتصدي لمختلف الصدمات التي تواجهها . بينما استخدمت في الدول النامية لاستعادة التوازنات في موازينها كما هو الحال في الجزائر. و تعتبر الواردات من أهم المتغيرات التي تستهدفها من خلال سياسات سعر الصرف .

ولقد عرف واقع الاستيراد في الجزائر العديد من التغيرات و التحولات التي أثرت بشكل مباشر على قيمت

الواردات

وفي هذا الفصل نتطرق بشكل من التفصيل إلى ما سبق من خلال المبحثين :

1- الدراسة التحليلية لسياسات سعر الصرف وتطورها في الجزائر

2- الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على الواردات في الجزائر

المبحث الأول : دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف و الواردات في الجزائر

بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق قامت بجملة من الإصلاحات خاصة في التجارة الخارجية حيث استهدفت بصفة خاصة الواردات لما لها من أهمية و نظام سياسة سعر الصرف الذي عرف العديد من التطورات .

و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث حيث تم تقسيمه كما يلي :

- المطلب الأول : سياسات سعر الصرف و تحليل تطوره في الجزائر.

- المطلب الثاني : سياسة الاستيراد و تطور الواردات الجزائرية .

المطلب الأول : سياسات سعر الصرف و تحليل تطوره

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ، و يمكن تلخيصها عبر مراحل من سعر الصرف الثابت إلى المرن . و سنتطرق أيضا إلى تطورات سعر صرف الدينار الجزائري .

الفرع الأول : تطور أنظمة تسعيرة الدينار في الجزائر

عرفت أنظمة تسعيرة الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن تلخيصها عبر المراحل التالية:

1- تطور نظام الصرف للفترة 1964-1986

المرحلة أولى: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة 1964-1973

عملت الجزائر على تطبيق نظام الرقابة على الصرف منذ خروجها من الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963، ليصبح الدينار هو العملة الرسمية للبلد في 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية والذي حدد بنسبة من الذهب قدرت 0.18 غرام، وقد بقي سعر الصرف الدينار ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي، إلى غاية سنة 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.10%، كما استمر ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي رغم أن الدينار لم يتبع الفرنك عند تخفيضه، ليصبح 1 دج مساويا إلى 1.25 فرنك فرنسي¹.

المرحلة الثانية: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات 1974-1986

نظرا للتطورات الطارئة على النظام الصرف العالمي، التي تزامنت وانتهت نظام بروتن وودز، وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات، تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجارية، وكان ذلك في جانفي 1974، وعلى أساس معاملات ترجيح بالواردات، والهدف من هذا النظام هو المحافظة على استقرار الدينار، وكذا استقلالية عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية. ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره

1- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص ص 154-155.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

العملة الرئيسية التي يتمحور حولها نظام بحيث تسمح تسعيرته بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار.¹ ويتم حساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري. كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974، فهو عبارة عن سوق حر، أين يكون سعر العملة الأجنبية تتحدد بحرية عن طريق العرض والطلب على العملة.²

الجدول رقم (2) : تطور سعر الصرف الموازي و الرسمي في الجزائر في الفترة من 1970 إلى 1987

السنة	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1.0	1.0	1.3	0.62	0.80
السوق الموازي	1.0	1.1	1.5	2.0	4.0

المصدر: بغداد زيان، "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013 ص 106.

نلاحظ من خلال الجدول أن سعر الصرف الموازي مرتفع بالمقارنة بسعر الصرف الرسمي وهذا راجع إلى زيادة الطلب على العملة الصعبة في هذا السوق، وبالتالي أدى ارتفاع الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع السلع والخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع والخدمات الأجنبية مما جعل المستهلك يفضل السلع المستوردة على المحلية.

2- تطور نظام الصرف الدينار للفترة 1987-1994 والتسعير الآلي لسعر الصرف الدينار الجزائري

أدى التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 وتذبذب قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق الصرف العالمية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز في ميزان التجاري نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه إلى اقتصاد السوق، وبعد ذلك أصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.³

1-2 الانزلاق التدريجي بين 1987 و 1991

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، طبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية 1987 إلى غاية 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 4.80 دج

1- علي بن قدور، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 127.

2- محمود حميدات، مرجع سابق، ص 157.

3- شاكور القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 160.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

نهاية 1987 إلى 17.7دج نهاية مارس 1991.¹ ويوضح الجدول رقم(2،3) تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال تلك الفترة.

الجدول رقم (3): تطور سعر الصرف الدينار بالدولار الأمريكي خلال فترة (1987-1991)

الملاحظة	سعر الدينار بالدولار	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4.809	ديسمبر 1986
	4.947	ديسمبر 1987
	6.636	ديسمبر 1988
	8.112	ديسمبر 1989
مواصلة عملية الانزلاق سيرا مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية	9.5	سبتمبر 1990
	9.3	أكتوبر 1990
	10.1	نوفمبر 1990
	13.581	جانفي 1991
استمرار الانزلاق بهدف استقرار الدينار وتحرير التجارة الخارجية	16.330	فيفري 1991
	17.172	مارس 1991
الاستقرار عند المستوى لمدة 6 أشهر، تخفيض الدينار بمقدار 22 بموجب اتفاق التخفيض إلى غاية سنة 1991.	22.64	أكتوبر 1991

المصدر: دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة -أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 169-170.

2-2 التخفيض الصريح بين 1991 و 1994

لقد اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد سنة 1994، ولقد تميز سعر الصرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994. ومن بين أهداف هذا التخفيض ما يلي:²

1- فاطمة الزهراء بن حمود، "اثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية،-حالة الجزائر"-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص251.

2- بن حمود فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 252.

- قابلية التحويل الدينار على المدى المتوسط؛
- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات وذلك باتحاد التوليفات المختلفة لسعر الصرف وإصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت؛
- اتخاذ عدة إجراءات بهدف دعم السعر الجاري للدينار والحد من التضخم وتعديل الكتلة النقدية وتطبيق أسعار فائدة ملائمة.

3- نظام التعويم المدار منذ العام 1994

بعد التخفيض الصريح لقيمة الدينار، تم اعتماد نظام التعويم المدار لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك بداية بنظام التثبيت ثم سوق الصرف مابين البنوك.

3-1 جلسات التثبيت 1994

بدأ تنفيذ نظام التثبيت في أكتوبر 1994 كمرحلة تمهيدية لنظام أو نمط الصرف العائم الموجه، وتمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني، وتعتمد على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي، وتجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي، واستطاعت هذه التقنية الجديدة من تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية.¹

3-2 سوق الصرف ما بين البنوك 1996

كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر فكان لا بد من ترك المجال سوق الصرف البيئية في تحديد قيمة الدينار، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق نشاطه رسميا بتاريخ 1996/01/02، وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:²

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.

الفرع الثاني : سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

لم تقوى سياسة الرخاء الاقتصادي في مطلع ثمانينات القرن الماضي أن تصمد أمام انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ابتداء من شهر مارس 1983 لأن الإيرادات البيترودولارية انخفضت من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 ملايين دولار سنة 1986 مما تطلب تبني سياسة تقشف تقوم على تقليص الواردات ترتب عليها نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي وتغطية احتياجات المواطنين. وقد ترتب عن هذا الوضع الاقتصادي النسبي للجزائر دخولها في دوامة الاستدانة الخارجية وخدمة أعبائها.

1- موسى لحو بوخاري، مرجع سابق، ص 299.

2 - محمد أمين بربري، "الاحتكار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص، 212.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

و يوضح الجدول رقم (4) تطور مديونية الجزائر للفترة (1989-2001).
جدول رقم(4): تطور المديونية الخارجية وخدمة الديون للفترة(1989-2001) بالمليار دولار

السنة	المديونية الخارجية	خدمة الديون
1989	26.1	6.6
1990	26.7	8.6
1991	27	9.2
1992	26.1	8.8
1993	26.4	9.1
1994	29.5	4.5
1995	31.6	4.2
1996	33.7	4.3
1997	31.2	4.5
1998	30.5	5.2
1999	28.3	5.1
2000	25.3	4.5
2001	22.3	4.5

المصدر: منهوم بلقاسم، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009"، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 123.

ولقد تفاقمت المديونية الجزائرية وارتفعت معدلات خدمة أعبائها إلى إجمالي الصادرات حيث قدرت ب75.25% عام 1989 لتصل إلى 92% عام 1994 مما تسبب في تآكل جزء كبير من حصيلة الصادرات وأما المتبقي فلم يكن يكفي لتمويل الواردات وهذا ما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وطلب إعادة هيكلة ديونها للحصول على مزيد من قروض للحفاظ على قدرتها الاستيرادية والتغلب على مشكل السيولة الدولية. وبالتالي قبول شروط صندوق النقد الدولي المتمثلة في برنامج التعديل الهيكلي في 12 أبريل 1994 والقيام بعدة خطوات في هذا الاتجاه منها:¹

- تخفيض قيمة العملة وجعلها موافقة لقيمتها الحقيقية في السوق؛

¹ - بلقاسم منهوم، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009"، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 123 .

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

- تعديل سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ليصل إلى 36 دج للدولار الواحد أي تخفيضه بنسبة 40.17%.

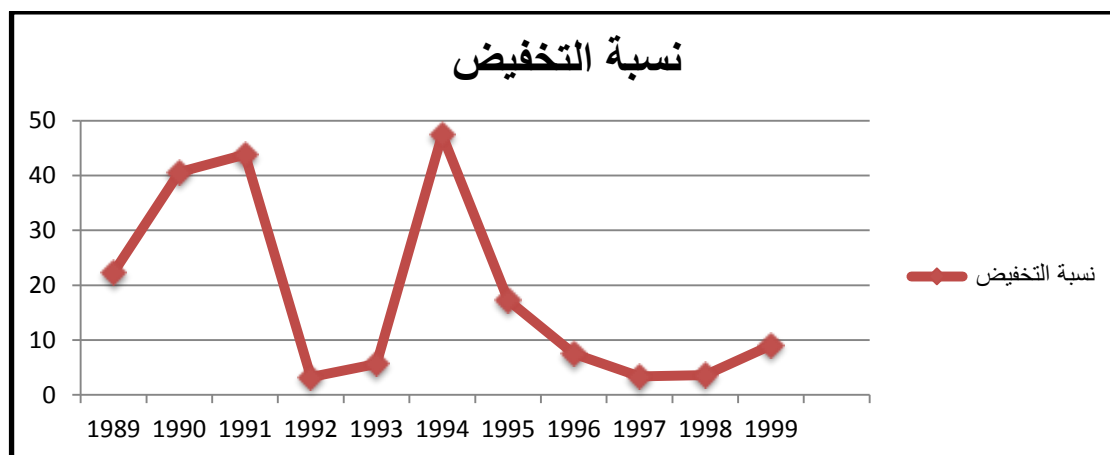
وتوضح بيانات الجدول رقم(2،5) والشكل رقم(2،3)، تطور نسب تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة الممتدة ما بين عامي 1989 و 1999.

الجدول رقم(5): تطور نسبة تخفيض الدينار الجزائري (دج/ الدولار)

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994
نسبة التخفيض	22.26	40.6	43.81	3.22	5.64	47.46
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	
نسبة التخفيض	17.27	7.5	3.34	3.62	9.03	

المصدر: عبد الحق بوعتروس، "أثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العالمية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 31، 2008، ص114.

الشكل رقم(2): تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري من 1989 - 1999



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6،2) وبرنامج Excel

كانت الجزائر تهدف من وراء عملية التخفيض إلى تحقيق ما يلي:¹

- مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها، التي تبحث عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة مشاكل ميزان المدفوعات؛

¹ بالقاسم مفهوم، نفس المرجع السابق، ص 125.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

- المحافظة على القدرة التنافسية للسلع وتوسيع أسواق الصادرات وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني. ومهما كانت الأسباب فإن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو تحجيم و تقليص الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات وتخفيض من الواردات.

الفرع الثالث : نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

لقد تم تطبيق الرقابة على الصرف في الجزائر بدءا من سنة 1963، وكان الهدف منه الحفاظ على استقرار صرف الدينار من جهة، ومن جهة أخرى حماية المنتج الوطني ومنع هروب رؤوس الأموال نحو الخارج. وتتطور الرقابة على الصرف وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات والاحتياجات من العملات الأجنبية، القروض المحصل عليها من الهيئات الدولية والتنظيم الاقتصادي، وقد مرت الرقابة على الصرف في الجزائر بالمراحل التالية:¹

1- مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970)

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية ومن أهم الأدوات المستخدمة في هذه السياسة :

- نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية، وكل العمليات المدفوعة بالعملات الأجنبية، من خلال خضوعها لترخيص من وزارة المالية؛
- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية، وإبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع العلاقات مع الخارج.

2- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي، ومن بين القيود التي ميزت هذه المرحلة نذكر:

- إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات؛
- تفويض إدارة لمتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛

- التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، والعمل بالنصوص التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.²

3- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

عرفت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة تتمثل فيما يلي:³

1- حورية بور عدة، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر- دراسة سوق الصرف الموازي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، ص 141.

2- محمود حميدات، مرجع سابق، ص 172-176.

3- سلمى دوحة، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 176-177.

- مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولية للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، كما تميزت هذه الفترة بتوسيع النظام السابق على المستوردات المتمثل في القيود المفروضة على الواردات (احتكار، نظام الحصص،... الخ) ليشمل بذلك مجال للصادرات مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع العالم.

- تم إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية.

4- مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (1988-1995)

تميزت هذه المرحلة هي الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها توفير شروط استقلالية للمؤسسات العمومية إرساء الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات، وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوم بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية، كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 5 مليون دولار.¹

5- نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90

أحدث قانون النقد والقرض 90-10 تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف التي تسمح بانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، وقد أعقد هذا القانون عدة نصوص قانونية، تتضمن كيفية الصرف والتجارة الخارجية، ومن بين ما نص عليه هذا القانون:²

أ- تسيير المواد من العملات الصعبة

لقد سمح هذا النظام للمقيمين في الجزائر من الاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج، وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، ويستفيد المصدرون من حصة مداخل صادراتهم من العملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف النشاط (50% بالنسبة لمجال الصيد البحري والزراعة، 20% للسياحة، 10% للنقل، البنوك والمؤسسات المالية).

ب- تدخل الوسطاء المعتمدين

يضع هذا النظام المجال القانوني الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالي، إذ اعتمادها كوسيط مالي، وحددت مهامها والتزاماتها فيما يخص معالجة المعطيات التي تتم بالعملة الصعبة.

ج- حسابات العملة صعبة

1- سلمى دوحة ، مرجع سابق، ص177.

2- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2 ، الجزائر ، 2003 ، ص 196.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

سمح هذا النظام للمقيمين وغير المقيمين بفتح حساب بالعملة الصعبة لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو الأجل، وتسفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتسفيد الودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداء من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى ابتداء من الشهر السادس.

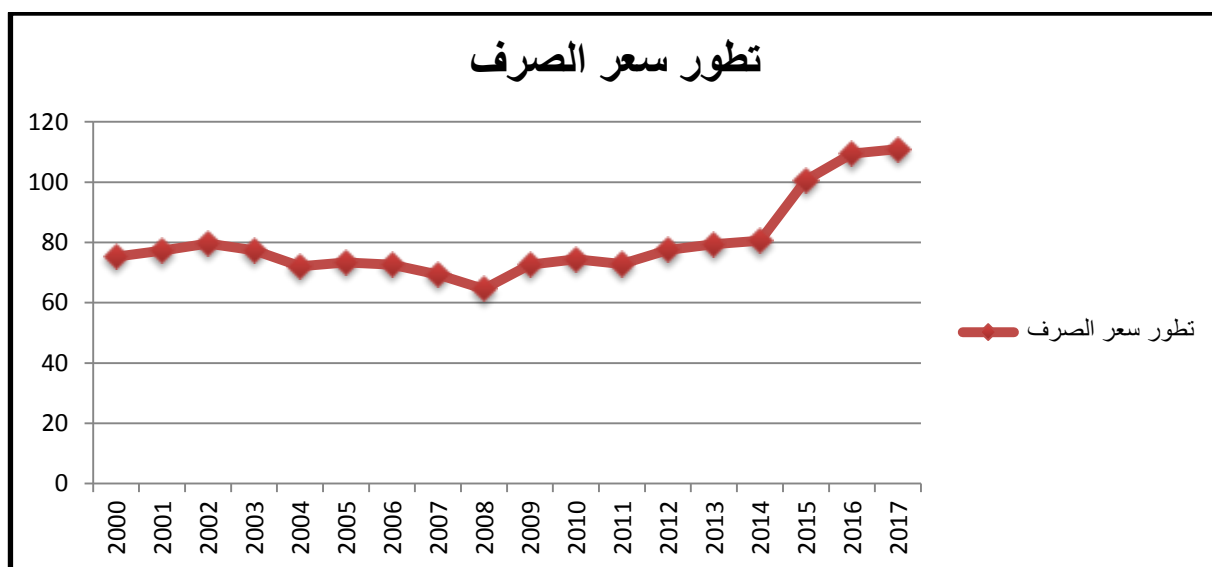
ثانياً: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري

الجدول رقم (6) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة 2000-2017 مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	75,31	77,26	79,26	77,37	72,06	73,36	72,64	69,36	64,56
2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
	74,4	72,85	77,55	79,38	80,57	100,46	109,46	110,96	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم (3) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة 2000-2017 مقابل الدولار الأمريكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6) وبرنامج Excel

من الجدول و التمثيل البياني السابقين يمكن ملاحظة عدة تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري يمكن ذكرها في النقاط التالية :

- 1- (2000-2002): استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي الواحد من 75,31 سنة 2000 إلى 79,68 سنة 2002 . و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث سبتمبر 2001 (انهيار برج التجارة العالمي) و ضعف قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى حيث كان انخفاض هذا الأخير اكبر من انخفاض الدينار الجزائري .

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

2- في الفترة الممتدة ما بين (2003- 2007) شهدت أسعار البترول تحسنا كبيرا مما أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية و بالتالي ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 77,37 سنة 2003 إلى 72,06 دج سنة 2004 و استمرت قيمته بالارتفاع حيث وصلت إلى 69,36 دج سنة 2007 .

3- عرفت سنة 2008 تفاقم الأزمة المالية الدولية التي انعكست سلبا على الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة فارتفع سعر صرف الدينار الجزائري إلى 64,56 دج .

4- في الفترة ما بين (2009-2014) نلاحظ تدهور في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار في حدود 72 دج و 80 دج بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي تسبب فيه وفرة العرض لدى البلدان أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط .

5- في الفترة (2015- 2017): فقد انخفضت قيمة الدينار الجزائري من 80.85 دج سنة 2014 إلى 110.96 دج للدولار في سنة 2017 بسبب الركود في قطاع المحروقات الناتج عن ارتفاع مخزون النفط لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، و كذا اللجوء إلى النفط غير التقليدي، وأيضا سعي السلطة إلى تقليص الفارق بين سعر الصرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية.

المطلب الثاني: تطور سياسة الاستيراد و تحليل تطور الواردات في الجزائر

عرفت سياسة الاستيراد في الجزائر عدة تطورات، فبعد التطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة في المبادلات الخارجية خلال السبعينات تم الاحتكار التام خلال الثمانينات أخذت هذه السياسة اتجاه مغاير مع بداية التسعينات و هذا سعيا لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية و إتباع إيديولوجيا السوق.

الفرع الأول: تطور سياسة الاستيراد

عرفت سياسة الاستيراد في الجزائر عدة تطورات يتم تحليلها فيما يلي:

1- السياسة الاحتكارية للاستيراد (1970 - 1989):

وتتضمن عدة مراحل:

1-1 مرحلة التطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة لعمليات الاستيراد:

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

لم تلمح الفترة الممتدة بين 1963-1970 وجود احتكار شديد للدولة على التجارة الخارجية بالخصوص جانب الاستيراد بل تضمنت مجموعة من الإجراءات تدعو إلى حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية وكذا تنويع الأطراف التي يتم التبادل معها.

وفي سنة 1964 تم إحداث ما يعرف آنذاك بمجموعة الحرفيين للشراء، وهي عبارة عن شركات تخضع للقانون التجاري تضم الدول و مستوردين وخواص مجتمعين في شكل شركات برأس مال أغلبيته عمومي مكلفة بأنشطة التصدير والاستيراد، لكن في سنة 1970 تم إلغاء هذه المجموعة بصفة رسمية ليكون بعد ذلك سنة 1971 احتكار شبه تام من قبل الدولة للتجارة الخارجية، حيث أن ما يقارب 20 مؤسسة عمومية كانت تمارس احتكار ومراقبة 80% من المبادلات التجارية.

إن تركيز الاحتكار للمؤسسات الوطنية، يهدف على الأقل من الناحية النظرية إلى التحكم في تنظيم وضبط أحسن التدفقات التجارية للدولة الجزائرية مع الخارج بفضل تعميم صفة الدولة على التجارة الخارجية، ولقد أخذ احتكار الدولة طابعه الرسمي منذ 1970 ضمن البرنامج العام للاستيراد بمقتضى الأمر 74-12.¹

1-2 مرحلة احتكار الدولة لعملية الاستيراد:

قبل صدور القانون المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية كانت المحتكرات الخاصة بالاستيراد قد أسندت للمؤسسات العمومية وبشكل نادر تمنح المؤسسات الخاصة تراخيص و تأشيرات تمكنها من مباشرة الاستيراد، وعلى الرغم من ذلك كانت عمليات التصدير حرة غير خاضعة للاحتكار، لكن في سنة 1978 بمقتضى المرسوم 78-2 والذي جاء لتأميم جميع عمليات الاستيراد والتصدير مع الخارج كان يرفض وسطاء في التجارة الخارجية، أي أن كل اتفاق مع الدولة لا يتم إلا بالدولة أو بمؤسساتها.

كما عملت التعلية الرئاسية الصادرة في جوان 1978 من خلال القانون رقم 78-2 الذي يسمى بقانون ضد الوسطاء على وضع بعض المبادئ التي تسترشد بها المؤسسات العمومية في عملية استيرادها من الخارج وهي:

- الأخذ بعين الاعتبار قدرات الإنتاج الوطني في تلبية الاحتياجات الوطنية قبل اللجوء إلى الاستيراد؛
- أن تتم المشتريات من الخارج بأولوية وشروط متساوية مع البلدان التي تربطها مع الجزائر اتفاقية تجارية؛

¹ منى بلوصيف، النفط وأثره على الواردات السلعية في الجزائر 2005-2015، مرجع سبق ذكره، ص 50

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

- يجب أن تكون عملية استيراد السلع والخدمات مرفقة بقدر الإمكان بعملية ائتمان ذات شروط تفضيلية.¹
- 2- سياسة تحرير الاستيراد: (منذ 1990 إلى يومنا هذا)

بداية من 1990 بدأ التجسيد الرسمي لانتقال الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق، بحيث تجسد أول إجراء رسمي ملموس لتحرير التجارة الخارجية من خلال المشروع التكميلي لقانون المالية لسنة 1990، بحيث تم السماح باستيراد البضائع لإعادة بيعها و تم إعفاءها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف، ومرافقة لذلك تم إعادة هيكلة التعريفات الجمركية وذلك في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وقد باشرت الجزائر مجموعة من البرامج في خصوص عمليات الاستيراد منذ سنة 1994، حيث تم إزالة القيود التي بدأت في أبريل 1994 على مراحل، فقد ألغيت أولاً القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد باستثناء السيارات الخاصة في نهاية عام 1994، فيما يتم التحرير التدريجي للواردات من المعدات الصناعية و المهنية المستعملة، ولزيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي، خفضت الحماية الجمركية وكذلك الحدود القصوى للتعريفات الجمركية على الواردات منذ عام 1996 بنسب 60 % ثم 50% و 45% للسنوات اللاحقة حتى سنة 1998 وقد اقتصر الواردات المحظورة على 3 فئات وهي: السلع المحظورة لأسباب دينية وصحية واجتماعية، السلع الموقوفة مؤقتاً حتى نهاية 1994.² بالإضافة إلى عشر سلع أساسية معظمها مواد غذائية مدعمة التي أغلي عليها الدعم حتى نهاية 1994. واستمرت الواردات بالتأرجح بين الارتفاع والانخفاض ومنذ سنة 2005 اعتمدت الجزائر سياسات استيرادية جديدة بموجب الشراكة المنطلقة فعلا منذ 2005 مع الاتحاد الأوروبي حيث وافقت على تحرير واسع للمبادلات و الإلغاء التدريجي للقيود الاستيرادية، وذلك بالتركيز على المبادئ التالية:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين؛
- إلغاء القيود الكمية، والإجراءات ذات المماثل المطبق على المبادلات؛
- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية وقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقتها مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

وبعد الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية سنة 2014، تضررت مداخلي وإيرادات الدولة ما جعل من الدولة تتدخل مرة أخرى في عمليات الاستيراد لتخفيف الفاتورة من الواردات حيث جاء وفق المادة 2 المؤرخة في 29 جويلية 2015 من قانون المالية انه تنجز عمليات الاستيراد للمنتجات وتصديرها بحرية

1 - محمد ميداني ، دراسة قياسية للواردات في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2009، ص25

2 - خنساء خشمان، محددات الطلب على الواردات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2017، ص 40

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

طبقا لهذا القانون دون الإخلال بالقواعد المتعلقة بالآداب العامة وبالأمن والنظام العام... الخ، ووفقا للمادة 3 من ذات المرسوم فإنه يمكن تطبيق تدابير وقيود كمية أو نوعية أو تدابير مراقبة المنتجات عند استيرادها، وكذلك من خلال المادة (6) يمكن وضع رخص الاستيراد والتصدير لهدف:

- حماية الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ، موازنة مع تطبيق هذه القيود عند الإنتاج و الاستهلاك؛
- ضمان الكميات الأساسية من المواد الأولية أو توزيع المنتجات حيز التنفيذ تحسبا لوقوع الندرة؛
- الحفاظ على التوازن المالي الخارجي وتوازن السوق.¹

الفرع الثاني : تطور الواردات الجزائرية

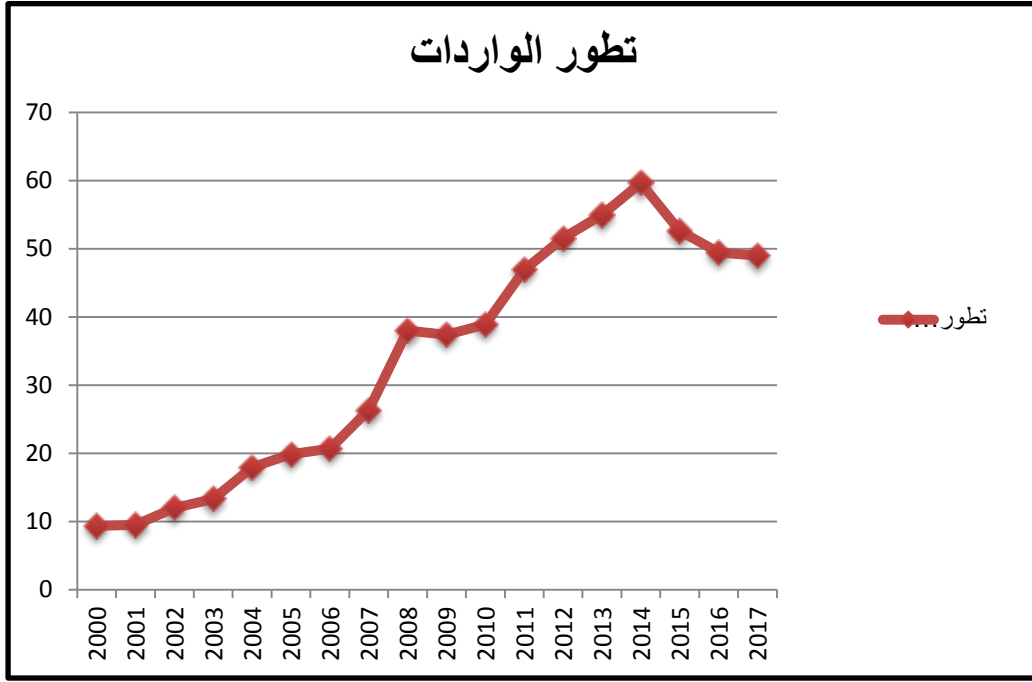
الجدول رقم (7): تطور الواردات الجزائرية في الفترة 2000-2017 بالمليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	9,35	9,48	12,01	13,32	17,95	19,86	20,68	26,35	37,99
2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
37,40	37,39	46,93	51,57	54,99	59,67	52,65	49,44	48,98	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000 الى 2017 .

¹ مرجع سابق ص 41

الشكل رقم (4): تطور الواردات الجزائرية في الفترة 2000-2017 بالمليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6) وبرنامج Excel

من الجدول و الرسم البياني السابقين يمكن ملاحظة عدة تطورات في سعر صرف الدينار الجزائري يمكن تقسيمها إلى فترتين نتطرق فيهما إلى أهم أسباب هذه التغيرات:

- الفترة من 2000 إلى 2014: عرفت قيمة الواردات الإجمالية ارتفاعا ملموسا، حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 ب 59,67 مليار دولار و يعود ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط حيث مع بداية سنة 2000 قدر سعر البرميل ب 28,50 دولار مع التزايد المستمر في أسعار البترول ليصل إلى أقصى قيمة له تقدر ب 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدول الرئيسية التي تستورد منها الجزائر مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار . و كذا الحاجة لزيادة الاستيراد من الموارد الأولية و السلع الرأسمالية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة .
- الفترة 2015 إلى 2017 : في هذه الفترة عرفت انخفاض في قيمة الواردات حيث قدرت سنة 2015 ب52,65 مليار دولار و واصل في الانخفاض حيث وصلت سنة 2017 إلى 48.98 و يعود السبب في ذلك لانخفاض أسعار البترول الخام و انخفاض العائدات من العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل ب53,1 دولار سنة 2015 وانخفض إلى 44,28 سنة 2016 و 54,50 سنة 2017 الذي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار و نقص احتياطي الصرف الأجنبي ، و كذا نتيجة للقيود الأخيرة التي بدا

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد و حظر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية إتباعا لسياسة التقشف ، و نتيجة للفساد في بعض القنوات المالية للدولة و الاعتمادات الوهمية التي تقوم بها بعض الشركات و الأشخاص لتهريب العملة الصعبة للخارج و المضاربة في السوق السوداء دون دخول أي بضائع و سلع إلى السوق المحلي ، قل عرض الواردات السلعية التي تشكل نسبة كبيرة من العرض المحلي .

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

لغرض الدراسة اثر انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات في الفترة 2000-2017 سنستخدم أحد البرامج الإحصائية المتمثلة في Eviews07، وسنتطرق إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR و للوصول لهدف الدراسة قسمنا المبحث إلى مطلبين تحت العنوانين التاليين :

- المطلب الأول : الجانب النظري لأدوات الدراسة.
- المطلب الثاني : دراسة و تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات.

المطلب الأول : الجانب النظري لأدوات الدراسة

في هذا المطلب سنقوم بدراسة الأدوات المستخدمة في الدراسة من جانبها النظري

الفرع الأول : دراسة الاستقرارية

غالبا ما تتصف بيانات السلاسل الزمنية بعدم ثبات المتوسط و التباين ، و ذلك نتيجة لنمها و تغييرها عبر الزمن. و يأتي اختبار الاستقرارية لدراسة خصائص السلاسل الزمنية و التأكد من مدى استقرارها ، و تحديد درجة تكاملها و ذلك قبل استخدامها في التحليل الإحصائي ، تحسبا من الحصول على نتائج زائفة و مظلمة لا تعكس الواقع الفعلي للعلاقات محل البحث . و يتم إجراء اختبار الاستقرار بعدة طرق و قد اعتمدت الدراسات الحالية استخدام اختبار : ديكي فولر الموسع (ADF) augmented dickey fuller¹.

1- مفهوم السلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية بأنها مجموعة من القيم لظاهرة معنوية، مأخوذة خلال فترات زمنية غالبا ما تكون متساوية ومتعاقبة، فالغرض من دراسة السلاسل الزمنية هو التعرف على التغيرات التي تطرأ على قسم الظاهرة ومعرفة أسبابها ونتائجها وما يمكن أن يكون هناك علاقة بينها وبين غيرها من الظواهر، وكذلك التنبؤ بقيمها في غير فترات التسجيل، ومن السلاسل الزمنية ما تحدث خلال فترات متكررة ومنها ما يحدث بصورة عشوائية.

يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية كما يلي:

- سلاسل زمنية مستقرة: يقال عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا تغيرت مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان وأن كل من التوقع، التباين والمتوسط الحسابي ثابتة عبر الزمن.

- سلاسل زمنية غير مستقرة: وهي سلاسل يكون المتوسط فيها يتغير باستمرار نحو الزيادة أو النقصان ومن أجل الكشف عن عدم الاستقرار سواء من خلال الملاحظة البسيطة أو الرسم البياني، قد يستعان بالمقاييس الإحصائية

1- قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد ، استخدام نموذج نتجه الانحدار (VAR) لدراسة العلاقة بين حجم الانفاق العام و النمو السكاني في السودان 1960-2015 ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، ص 124 .

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

كالمتوسط الحسابي وذلك بقسمة السلسلة إلى قسمين وحساب المتوسط الحسابي فإذا ثبت عدم تساوي ملحوظ بين متوسطين فذلك يعني وجود جذر الوحدة.¹

2- خصائص الإحصائية لصفة الاستقرار لسلسلة زمنية

لكي نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة لابد من توفر ثلاث خصائص وهي:²

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(y_t)=U$
- ثبات التباين عبر الزمن $Var(y_t)=E(y_t-u)^2$
- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية (K) بين قيمتين (y_t)، (y_{t-k})، وليس علي القيمة الفعلية لزمنا الذي يحسب عنده التباين

$$Cov(y_t; y_{t-k}) = \sum [(y_t - u)(y_{t-k} - u)] = \gamma_k$$

3- طرق الكشف عن الاستقرار:

توجد العديد من الطرق لاختبار استقرار السلاسل الزمنية أشهرها:

- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

أساس اختبار ديكي فولر (DF test-1979) قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي، والذي يقدر بالصورة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \lambda Y_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (11)$$

حيث أن:

P : رتبة النموذج ، ε_t : الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض)، ΔY_t : تشير إلى الفرق الأول للسلسلة Y_t

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

ويطلق على النموذج في المعادلة (11) بأنموذج (اختبار) ديكي فولر البسيط (Dickey Fuller) Test(DF). ويعد اختبار ديكي فولر (DF) من أشهر الاختبارات المستعملة لإخبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ويعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر للتأكد من مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم استقراره وهي صيغة النموذج المستخدم (a, b, c)، وحجم العينة (n)، ومستوى المعنوية (a)، وهناك ثلاث صيغ للنموذج التي يمكن استخدامها في اختبار (DF).

- الصيغة الأولى (a):

إذ يلاحظ بعدم احتواء هذه الصيغة على الحد الثابت والاتجاه الزمني.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (12)$$

- الصيغة الثانية (b):

¹ - شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، ورقلة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 195 ، 202 .

² - كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010)، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفي، العراق، العدد 29، 2013، ص: 224.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

هذه الصيغة تختلف عن سابقتها بكونها تحتوي على حد ثابت c .

$$\Delta Y_t = C + \lambda Y_t + U_t \dots \dots (13)$$

- الصيغة الثالثة (c):

تتضمن هذه الصيغة حدا ثابتا واتجاها زمنيا

$$\Delta Y_t = C + \beta t + \lambda Y_{t-1} + U_t \dots \dots (14)$$

وإذا كان خطأ (U_t) في النموذج المذكور في الصيغ الثلاثة (c, b, a) يعاني من الارتباط الذاتي فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطاء إلى المعادلة (12) (13) (14). ويسمى حينها اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، وتكون معادلة بالنسبة للصيغة الثالثة (c) على وفق التالي:

$$\Delta Y_t = C + \beta t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} a_i \Delta Y_{t-i} + U_t \dots \dots (15)$$

وهكذا بالنسبة للصيغتين الأولى (a) والثانية (b).

وبلاحظ هنا إن هذه المشكلة سوف تختفي بعد إدراج عدد مناسب من الفروق، إذ تصبح غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخواص المرغوب (white noise) التشويش الأبيض. وتتمثل فروض الاختبار لجميع الصيغ المذكورة كالتالي:

فرضية العدم: (السلسلة غير مستقرة)

فرضية البديلة: (السلسلة مستقرة)

وحتى يتم هذا الاختبار لابد من حساب الإحصاء (τ_λ^*) لمعلمة المتغير المبطاء لفترة واحدة:

$$\tau_\lambda^* = \frac{\lambda}{S_\lambda} \dots \dots (16)$$

حيث أن: λ : معلمة المتغير المبطاء لفترة واحدة.

S_λ : الانحراف المعياري لهذه المعلمة.

والقرار في الصيغ الثلاث المذكورة يكون بمقارنة القيمة المحسوبة ل (τ_λ^*) مع القيمة الجدولية لديكي فولر وهي $ADF_\lambda(m, n, a)$ للنموذج m بصيغة الثلاث (a, b, c) ، وحجم العينة n ومستوى المعنوية a من جداول خاصة باختبار ديكي فولر والمطورة أيضا بواسطة ماكينون (1991).

ويتم المقارنة بين القيم المحسوبة والحرية (الجدولية) فإذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من المطلقة الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 مما يدل على معنوية المعلمة إحصائيا وعدم وجود جذر الوحدة أي إن السلسلة الزمنية للمتغير المدروس مستقرة. والعكس صحيح، إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي إن السلسلة غير مستقرة وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأولى (firs difference) للسلسلة وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى..... وهكذا.

- اختبار فيليبس بيرون (p-p):

وهو من أشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها، ويختلف اختبار فيليبس بيرون (p-p) عن اختبار (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفرق، واختبار فيليبس بيرون يعتمد تقدير على معادلة ديكي فولر البسيط (DF) نفسها عدا الصيغة الأولى (a) بدون حد ثابت اتجاه، إلا أنه يختلف عن اختبار (DF) في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأعلى وكذلك عدم التجانس، إذ يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (non parametric) لإحصاء (t) للمعلمة (λ) في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي في حين اختبار (DF) يواجه مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلمته من خلال إضافة حدود الفرق المبطنة للمتغير على يمين المعادلة.

ويتطلب اختبار فيليبس بيرون تقدير المعادلة الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$\Delta Y_t = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (17)$$

ويتم تقدير تباين الخطأ كما يلي:

$$S^2 = T^{-1} \sum_{t=1}^T u_t^2 + 2T^{-1} \sum_{S=1}^L \sum_{t=S+1}^T u_t u_s \dots \dots (18)$$

حيث أن:

T: تمثل حجم العينة. L: عامل الإبطاء.

وباستعمال اختبار τ^* لقيمة λ، يتم اختبار فرضية العدم بعدم استقرار السلسلة الزمنية في مستوياتها (0) مقابل الفرضية البديلة باستقرار السلسلة الزمنية ($H_0: \lambda > 0$)، وعندما تكون قيمة λ معنوية فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تقتضي باستقرار السلسلة الزمنية (لا تحتوي على جذر الوحدة).

واتخاذ القرار يكون مشابه للخطوات المذكورة نفسها في اختبار (ADF). وكذلك يتم استعمال القيم الحرجة (Critical value) نفسها للاختبارين بسبب أن الاختبارين لهما التوزيع نفسه في العينات الكبيرة فقط asymptotic (distribution)¹.

الفرع الثاني: اختبار السببية

يستخدم نموذج جرانجر Granger في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر. وطبقا لذلك أن التغير في القيم X_t يتسبب بواسطة المتغير Y_t إذا توقع قيمة X_t بدقة أكبر باستخدام القيمة السابقة ل X_t إضافة إلى القيم السابقة ل Y_t بدلا من القيم السابقة ل X_t فإذا كانت قيمة الاختبار الإحصائي F أكبر من القيمة المحسوبة عندئذ يتم رفض فرضية Y_t تسبب X_t .

¹ - عبدلي ادريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، 2006/2007، ص ص 94-95.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

حسب مفهوم جرانجر ومن أجل اختبار هل X_t تسبب Y_t يتم إعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة ل X_t علي قيمتها الماضية بالإضافة إلي القيم الحالية والماضية ل Y_t ، وهناك أربعة احتمالات لاتجاهات السببية

$$1 = \text{اتجاه أحادي السببية من } X \text{ إلى } Y : Y \rightarrow X$$

$$2 = \text{اتجاه أحادي السببية من } Y \text{ إلى } X : X \rightarrow Y$$

$$3 = \text{سببية ثنائية الاتجاه في اتجاهين معاكسين}$$

$$4 = \text{الاستقلالية } Y=X$$

ويمكن تحديد اتجاه السببية بين متغيرين اقتصاديين من خلال تقدير المعادلتين التاليتين

$$Y_t = \beta_0 + \alpha_0 X_t + \sum_{i=1}^n \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j Y_{t-j} + U_t \dots \dots \dots (1)$$

$$X_t = \gamma_0 + \delta_0 Y_t + \sum_{i=1}^n \gamma_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j Y_{t-j} + V_t \dots \dots \dots (2)$$

قبل الشروع في تطبيق السببية ، يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة ، و ذلك عن طريق معايير الاختيار المثلى .

- تحديد فترة الابطاء:

سيتم استخدام الاختبارات الخاصة بتحديد فترة الابطاء المناسبة لتطبيق اختبار العلاقة السببية و تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، و هناك ثلاثة معايير أكثر شهرة في التطبيق هي ¹:

• معيار اكايك Akaike information criterion

$$AIC = \log \sigma_u^2(n) + \frac{2}{T}n$$

• معيار هنان-كيون hannan-quinn information criteirion

$$HQ = \log \sigma_u^2(n) + \frac{2 \log \log T}{T}n$$

• معيارشورانتز Schwarz information criteirion

$$SC = \log \sigma_u^2(n) + \frac{\log T}{T}n$$

1- قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 126-127.

الفرع الثالث : متجه الانحدار الذاتي VAR

- التعريف بالنموذج :

- عندما لا نكون واثقين أن المتغير في النموذج يوصف انه خارجي، كل متغير يجب أن يعامل متناظر،
مثالا على ذلك السلسلة الزمنية y_t التي تتأثر بالمتغيرات الحالية والمتغيرات السابقة لـ x_t وأتيا السلسلة
الزمنية x_t تكون سلسلة تتأثر بالقيمة الحالية والقيم المحددة سابقا للسلسلة الزمنية y_t في هذه الحالة النموذج
البسيط ثنائي المتغير يكون كالتالي:

$$y_t = \beta_{10} + \beta_{12}x_t + \gamma_{11}y_{t-1} + \gamma_{12}x_{t-1} + u_{yt} \quad -1$$

$$x_t = \beta_{20} + \beta_{21}y_t + \gamma_{21}y_{t-1} + \gamma_{22}x_{t-1} + u_{xt} \quad -2$$

حيث نفترض y_t, x_t مستقرة، u_{yt}, u_{xt} حد الخطأ الغير مرتبطة ذاتيا ، وتتصف بأنها ذات ضجيج ابيض.
المعادلتين 1 و 2 تشكل نموذج متجه الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى لأن أطول متباطئة هي واحدة. هذه
المعادلات ليست معادلات ذات شكل مخفض reduced form حيث أن y_t لها تأثير مباشر
(معاصر contemporaneous) على x_t معطى بالمعامل β_{21} و x_t لها تأثير مباشر (معاصر) على y_t معطى
بـ β_{12} ، بأعاده كتابة النظام باستخدام المصفوفات نتحصل على التالي:

$$\begin{bmatrix} \beta_{12} \\ \beta_{21} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{10} \\ \beta_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_{yt} \\ u_{xt} \end{bmatrix} \quad -3$$

أو

$$\beta z_t = \Gamma_0 + \Gamma_1 z_{t-1} + u_t \quad -4$$

حيث أن:

$$\mathbf{B} = \begin{bmatrix} \beta_{12} \\ \beta_{21} \end{bmatrix}, \mathbf{z}_t = \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix}$$

$$\Gamma_0 = \begin{bmatrix} \beta_{10} \\ \beta_{20} \end{bmatrix}, \Gamma_1 = \begin{bmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{bmatrix} \text{ and } \mathbf{u}_t = \begin{bmatrix} u_{yt} \\ u_{xt} \end{bmatrix}$$

بضرب طرفي المعادلة في t^{-1} نتحصل على:

$$\mathbf{z}_t = \mathbf{A}_0 + \mathbf{A}_1 \mathbf{z}_{t-1} + \mathbf{e}_t$$

$$A_0 = B^{-1}y_0, A_1 = B^{-1}\Gamma_1, e_t = B^{-1}u_t \quad \text{حيث أن}$$

للتبسيط يمكن استخدام الرموز a_{i0} العنصر للمتجه A_0 ؛ و a_{ij} العنصر من الصف i والعمود j للمصفوفة A_1 و e_{it} تمثل العنصر i من المتجه e_t باستخدام هذه الرموز يمكن كتابة نموذج VAR كالتالي.

$$y_t = a_{10} + a_{11}y_{t-1} + \gamma a_{12}x_{t-1} + e_{1t} \quad -5$$

$$x_t = a_{20} + a_{21}y_{t-1} + a_{22}x_{t-1} + e_{2t} \quad -6$$

- خصائص نماذج الانحدار الذاتي VAR

نموذج VAR لها بعض الخصائص الجيدة. أولاً، منها انها بسيطة وانه لا يلزم التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية. ثانياً، التقدير سهل حيث كل معادلة تقدر باستخدام م ص ع . ثالثاً، التنبؤ باستخدام نماذج VAR افضل من تلك التي يتحصل عليها من المعادلات الآتية.

ولكن نماذج VAR تعرضت لبعض الانتقادات. أولاً، انها غير مبنية على النظرية الاقتصادية فليس هناك تقييد على أي من معاملات النموذج فكل متغير يسبب الآخر. ولكن باستخدام الاختبارات الإحصائية يمكن تقدير النموذج والتخلص من المعاملات التي تظهر غير معنوية من اجل الحصول على نموذج قد يحوي النظرية. الاختبارات تستخدم ما يسمى باختبار السببية. انتقاد آخر، هو فقد درجات الحرية باستخدام متباينات عديدة. أخيراً بالحصول على المعاملات من الصعب ترجمة النتائج وذلك لنقص الخلفية النظرية.

للتغلب على هذه الانتقادات، المؤيدين لنموذج VAR قاموا بتقدير ما يسمى دالة نبض الاستجابة impulse response function. دالة نبض الاستجابة تختبر استجابة المتغير التابع في نموذج VAR إلى الصدمات في حد الخطأ.

تفيد دالة نبض الاستجابة في دراسة التفاعل بين المتغيرات في نموذج الانحدار الذاتي. هذه الدوال تمثل ردة فعل المتغيرات للصدمات التي يتعرض لها النظام. عادة لا يكون واضح أي الصدمات ذات الصلة لدراسة مشكلة اقتصادية محددة. لذلك تستخدم المعلومات الهيكلية لدراسة مشكلة اقتصادية محددة. نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية وتقدير نبض الاستجابة يناقش بتوسع في التكامل المشترك.¹

الفرع الرابع: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة (Impulse analysis)

كما نعلم، نموذج var يندمج العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة. أن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة علي متغيرات النظام. تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الدينامكية الموجودة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الدينامكية الموجودة، بحيث أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية علي أثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب

¹-صفاء يونس الصفاوي و مزاحم محمد يحي، تحديد العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط ، اليورو و الذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، 14ن 2008 ، ص 21 .

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

سيمس فان دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات. في هذه الحالة، نفترض أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة، لأن في الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية.¹

¹-شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص: 32

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

المطلب الثاني: دراسة و تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات

سنقوم في هذا الفصل بتطبيق خطوات النموذج للوصول إلى الهدف من دراستنا .

الفرع الأول : التعريف بمتغيرات الدراسة

نعلم انه أي نموذج رياضي اقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات تنقسم بدورها إلى متغيرات تابعة و متغيرات مستقلة .

و في هذه الدراسة سوف يكون :

- المتغير المستقل هو سعر الصرف و يرمز له ب EX ؛
- المتغير التابع هو الواردات و يرمز له ب M.

الفرع الثاني: اختبار ديكي فولر للاستقرارية

الجدول رقم (8): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة

بدون ثابت و اتجاه عام		بوجود ثابت و اتجاه عام		بوجود ثابت		AD F	المتغيرات
PROB	T Stqtistique	PROB	T Stqtistique	PRO B	T Stqtistique		
0,9461	1,322328	0,9995	0,9665946	0,9803	0,479408	I(0)	EX
0,0048	-3.045253	0,0083	-4.837410	0,0407	-3.178164	I(1)	
0,0000	-6.053136	0,0014	-6.097564	0,0003	-6.031842	I(2)	
0,9936	-2.708094	0,9997	1.200267	0,2780	-2.015469	I(0)	M
0,2870	-0.953892	0,0399	-3.897459	0,0433	-3,144103	I(1)	
0,0000	-5.365494	0,0038	-5.422364	0,0011	-5.264557	I(2)	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *Eviews 07* .

أظهرت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (8) إن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، حيث كانت القيمة الاحتمالية (*PROB*) أكبر من 5% بحد ثابت و بحد ثابت و اتجاه عام و بدونهما و هذا يعني قبول فرضيات العدم *H0*، القائلة بعدم سكون هذه المتغيرات عند المستوى .

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

أما عند الفرق من الدرجة الأولى فكانت القيم الاحتمالية ($PROB$) أقل من 5% بوجود ثابت، و كذلك بوجود ثابت و اتجاه عام و بدونها عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10%، و بالتالي سوف نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تقول أنها متغيرا معنوية متكاملة من الدرجة الأولى أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة. و بأخذ الفرق من الدرجة الثانية نلاحظ أن القيم الاحتمالية ($PROB$) للمتغيرات بدورها أقل من 5%، و ذلك بوجود ثابت و ثابت و اتجاه عام و بدونها، مما يعني أن المتغيرات مستقرة متكاملة تماما .

الفرع الثالث : اختبار السببية

قبل الشروع في تطبيق اختبار السببية يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة، و ذلك عن طريق معايير الاختيار المثلى .

1. تحديد فترة الابطاء :

الجدول رقم (9): تحديد فترة الابطاء المثلى لمتغيرات البرنامج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	22.87598	NA	0.000294	-2.455997	-2.357972	-2.446253
1	72.21937	81.27147*	1.43e-06*	-7.790514*	-7.496439*	-7.761282*

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 07 .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن أقل قيمة لدرجة الابطاء وفقا لمعايير الاختيار الثلاثة تتحقق عند الفجوة الزمنية (1) ، و بالتالي سوف يتم إجراء اختبار جرانجر للسببية عند الفجوة الزمنية (1) .

2. اختبار العلاقة السببية :

يظهر الجدول رقم (9) نتائج اختبار العلاقة السببية بين سعر الصرف و الواردات و هي على النحو التالي

الجدول رقم(10): نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOG_M does not Granger Cause LOG_EX	17	3.97095	0.0662
LOG_EX does not Granger Cause LOG_M		1.14290	0.3031

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 07 .

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

- اختبار السببية بين EX و M :

بما أن $PROB = 0,3031$ و هي أكبر من $0,05$ فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ، أي أن EX لا يتسبب في M

- اختبار السببية بين EX و M :

بما أن $PROB = 0,0662$ و هو أكبر من $0,05$ فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ، أي أن M لا تتسبب في EX .

الفرع الرابع: تقدير النموذج باستخدام VAR

الجدول رقم (11): نتائج تقدير النموذج باستخدام VAR

	LOG_EX	LOG_M
LOG_EX(-1)	0.990166 (0.13812) [7.16886]	-0.269369 (0.25197) [-1.06907]
LOG_M(-1)	0.054114 (0.02716) [1.99272]	0.919176 (0.04954) [18.5545]
C	-0.049443 (0.25262) [-0.19572]	0.667689 (0.46085) [1.44883]
R-squared	0.832007	0.962980
Adj. R-squared	0.808008	0.957692
Sum sq. resids	0.011968	0.039827
S.E. equation	0.029237	0.053336
F-statistic	34.66841	182.0893
Log likelihood	37.57757	27.35767
Akaike AIC	-4.067949	-2.865608
Schwarz SC	-3.920911	-2.718570
Mean dependent	1.899477	1.482348
S.D. dependent	0.066726	0.259306
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.03E-06
Determinant resid covariance		7.00E-07
Log likelihood		72.21937
Akaike information criterion		-7.790514
Schwarz criterion		-7.496439

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 07 .

$$EX = 0.990166 * EX(-1) + 0.054114 * M(-1) - 0.049443$$

الفرع الخامس : اختبار صلاحية النموذج

- اختبار التوزيع الطبيعي :

الجدول رقم (12) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Skewness	Chi-sq	Df	Prob.
1	0.874389	2.166243	1	0.1411
2	0.102529	0.029785	1	0.8630
Joint		2.196028	2	0.3335

Component	Kurtosis	Chi-sq	Df	Prob.
1	3.405362	0.116392	1	0.7330
2	2.253781	0.394431	1	0.5300
Joint		0.510823	2	0.7746

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	2.282635	2	0.3194
2	0.424215	2	0.8089
Joint	2.706851	4	0.6080

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 07

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ إن النموذج خاضع للتوزيع الطبيعي لان القيمة الاحتمالية اكبر من 5% ، وبالتالي قبول فرضية عدم القائلة بان بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا .

- اختبار عدم وجود ارتباط خطي بين سلسلة البواقي :

الجدول رقم (13): نتائج اختبار عدم وجود ارتباط خطي بين سلسلة البواقي

Lags	LM-Stat	Prob
1	3.250374	0.5168
2	4.875515	0.3003
3	1.486583	0.8290
4	3.688337	0.4498

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

5	2.176279	0.7034
6	5.890859	0.2074
7	5.467113	0.2426
8	2.999416	0.5579
9	4.147609	0.3864
10	1.369710	0.8494
11	2.160631	0.7062
12	2.155382	0.7072

يتضح من خلال نتائج الاختبار في الجدول رقم (13) عدم وجود ارتباط خطي بين سلسلة البواقي حيث إن كل القيم الاحتمالية اكبر من 5% .

- اختبار عدم ثبات النموذج :

الجدول رقم (14) : نتائج اختبار عدم ثبات النموذج

Joint test:

Chi-sq	Df	Prob.
13.91890	12	0.3059

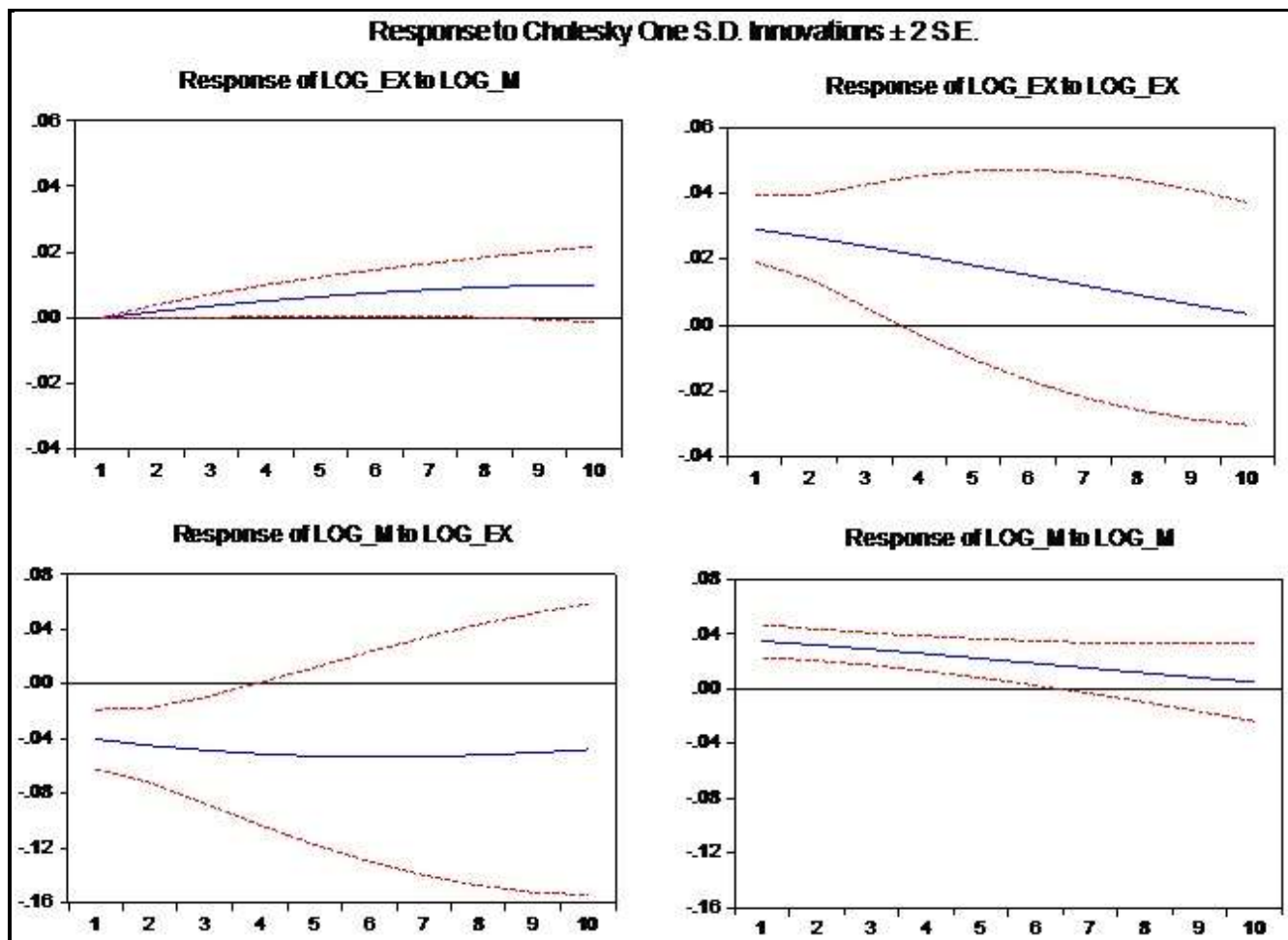
Individual components:

Dependent	R-squared	F(4,12)	Prob.	Chi-sq(4)	Prob.
res1*res1	0.217555	0.834135	0.5290	3.698433	0.4484
res2*res2	0.197848	0.739938	0.5826	3.363409	0.4989
res2*res1	0.126194	0.433256	0.7822	2.145298	0.7091

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 07

يتضح لنا من خلال الاختبار في الجدول إن القيم الاحتمالية اكبر من 5% ، أي أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين ، أي يتميز بالاستقرار . هذا يعبر عن صلاحية النموذج للتقدير .

الشكل رقم (5) : دوال الاستجابة الدفعية



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 07

تقيس دالة الاستجابة الدفعية الأثر المستقبلي لاستجابة للمتغير نفسه و لباقي متغيرات النموذج نتيجة لصدمة عشوائية مفاجئة مقدارها انحراف معياري واحد في احد المتغيرات.

- تحليل دوال الاستجابة الدفعية لسعر الصرف :

حيث يبين الشكل (5) إن مقدار صدمة عشوائية موجبة في سعر الصرف EX تحدث اثر سلبي في سعر الصرف نفسه ، فيتناقص اثر سعر الصرف ابتداء من السنة الثانية و يستمر هذا التناقص حتى السنة العاشرة ، و هذا يعني أن سعر الصرف الحالي لا يتأثر بالسابق .

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

و إن مقدار صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحدار معياري واحد في سعر الصرف EX يؤثر بشكل ايجابي على متغير الواردات M و بالتالي يمكن القول إن سعر الصرف يؤثر على الواردات و لكن على المدى الطويل حيث نلاحظ الارتفاع المتباطئ للدالة .

- تحليل دوال الاستجابة الدفعية للواردات :

نلاحظ إن حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحراف معياري واحد في الواردات ، تحدث اثر سلبي في الواردات نفسها . و إن حدوث صدمة عشوائية سالبة في الواردات M تحدث اثر سلبي على سعر الصرف EX و يكون شبه مستقر في السنوات الأولى ، و بعدها نلاحظ ارتفاع ضعيف . و منه نقول إن التحركات في الواردات يمكن إن يكون لها اثر ايجابي على سعر الصرف و لكن على المدى الطويل .

الفرع السابع: تحليل التباين

الجدول رقم (15) : نتائج إختبار تفكيك التباين

Period	S.E.	LOG_EX	LOG_M
1	0.029237	100.0000	0.000000
2	0.039680	99.77542	0.224576
3	0.046542	99.24169	0.758314
4	0.051394	98.38707	1.612930
5	0.054905	97.20725	2.792746
6	0.057467	95.71002	4.289976
7	0.059349	93.92025	6.079753
8	0.060756	91.88407	8.115931
9	0.061852	89.67088	10.32912
10	0.062769	87.37146	12.62854

Period	S.E.	LOG_EX	LOG_M
1	0.053336	57.55483	42.44517
2	0.076786	62.21870	37.78130
3	0.095362	66.35019	33.6 4981
4	0.111206	69.97548	30.02452
5	0.125055	73.13147	26.86853
6	0.137242	75.85760	24.14240
7	0.147948	78.19167	21.80833
8	0.157291	80.16794	19.83206
9	0.165364	81.81664	18.18336
10	0.172256	83.16422	16.83578

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 07

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

نلاحظ من جدول تحليل النتائج إن متغير سعر الصرف EX يفسر 100% من خطأ التباين ، الذي يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى ، بنسبة تصل إلى 87,37% مقابل 12 % لتلك التي تعزى إلى متغير الواردات و ذلك في الفترة العاشرة .

و الملاحظ إن مقدار خطأ التنبؤ في تباين سعر الصرف الذي يعزى إلى سعر الصرف نفسه يميل إلى التناقص مع مرور الزمن ، في حين يتزايد خطأ التنبؤ الذي يعزى إلى متغير الواردات ، و هذا يدل على الأهمية النسبية لمتغير الواردات في تفسير سلوك سعر الصرف ، بما نسبته 12 % .

اما بالنسبة لتحليل مكونات التباين للواردات M نلاحظ إن المتغير الواردات يفسر 42,44 % من خطأ التباين التي تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى ، مقابل 57,55 % من خطأ التباين تفسر بواسطة سعر الصرف لنفس الفترة . تتخفف القدرة التفسيرية لمتغير الواردات لنفسه في الفترة العاشرة لتصل إلى حوالي 16,83 % ، بينما تزيد القدرة التفسيرية لمتغير سعر الصرف في تفسير تغيرات الواردات بنسبة 83,16 % .

و هذا يدل على الأهمية النسبية لمتغير سعر الصرف في تفسير الواردات بما نسبته 83 % . أي أن تفسير سعر الصرف لتغير الواردات اكبر من تفسير الواردات لتغير سعر الصرف .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بتقديم أهم تطورات سياسات كل من سعر الصرف و الواردات ، كما قمنا بتقدير وتعريف متغيرات الدراسة و استعراض أهم أدبياتها بداية من الاستقرارية وصولا إلى دوال الاستجابة الدفعية .

حاولنا عن طريق الدراسة القياسية قياس اثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017 باستخدام نموذج VAR، و قد تم التوصل إلى نتيجة مفادها إنه لا يوجد تأثير معنوي لأي من المتغيرين على الآخر ، و كذا انعدام العلاقة السببية بينهما حسب اختبار جرانجر للسببية .

و بينت دوال الاستجابة الدفعية أن حدوث صدمة في سعر الصرف يؤثر على الواردات بينما تأثير صدمة الواردات على سعر الصرف يكون سالبا و يظهر أثره في المدى الطويل . أما تحليل التباين فقد بين إن متغير سعر الصرف يفسر التغيرات الحاصلة في الواردات بنسبة أكبر من تفسير الواردات للتغيرات التي تحدث في سعر الصرف .

خاتمة

غالبا ما تلجأ الدولة التي تعاني من اختلال في موازين مدفوعاتها إلى سياسات معينة قصد إعادة التوازن لموازينها ، و من بين هذه السياسات ، سياسة تخفيض قيمة العملة . و ذلك لاكتساب بعض المزايا كزيادة الصادرات بفضل انخفاض أسعار السلع المحلية المقومة بالعملة الأجنبية و نقص الطلب على الواردات محليا بسبب ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة الوطنية ، إلا أن نجاح عملية التخفيض مرهون بتوفر مجموعة من الشروط تطرقنا إليها سابقا في الجانب النظري .

و لقد كان سعينا من خلال هذه الدراسة معرفة ماهو تأثير الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري على الواردات ، و مدى تطابقه مع الواقع الجزائري . لمعرفة ذلك قمنا بدراسة تحليلية لإحصائيات تطورات متغيرات الدراسة ، ثم سعينا لإيجاد نموذج يتماشى مع الواقع الجزائري ، و ذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي ، فاستخدمنا نموذج الانحدار الذاتي .

و من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي :

- ✓ بالنسبة للجانب النظري :
- ✓ الجزائر لم تهيئ الظروف الملائمة لسياسة التخفيض ، حيث أن صادراتها لا تتميز بالمرونة أي أنها لا تمتلك تنوع في الصادرات لأنها ذات طابع ريعي ، فكل صادراتها تنحصر في قطاع المحروقات . و بالتالي التغيرات في أسعار البترول هي المتحكمة في المداخل من العملة الصعبة ، و أيضا نجد إن ارتفاع المداخل في فترة التخفيضات لم يكن انعكاسا لعملية التخفيض بل تابع لعوامل خارجية متعلقة بأسعار البترول .
- ✓ عدم وجود مرونة في الجهاز الإنتاجي المحلي وبالتالي عدم قدرة السوق المحلية على تلبية الطلب المتزايد ، ومنه حتمية اللجوء إلى الاستيراد حتى في ظل سياسة التخفيض ، و بالتالي لم يحقق الهدف المنشود من سياسية التخفيض و المتمثل في التقليل من حجم الواردات .
- ✓ أثرت سياسة التخفيض على القدرة الشرائية للأفراد، في الوقت التي كانت تهدف بسبب تدهور العملة و انخفاض قيمتها .
- ✓ بالنسبة للجانب التطبيقي :
- ✓ من خلال نتائج اختبار الاستقرار وجدنا إن السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة .
- ✓ دلت نتائج اختبار جرانجر للسببية على انعدام العلاقة السببية بين كلا المتغيرين .

- ✓ كشف تطبيق دالة الاستجابة الدفعية لرد الفعل ، أن حدوث صدمة في سعر الصرف يؤثر على الواردات بينما تأثير صدمة الواردات على سعر الصرف يكون سالبا و يظهر أثره في المدى الطويل
- ✓ أما تحليل التباين فقد بين أن متغير سعر الصرف يفسر التغيرات الحاصلة في الواردات بنسبة أكبر من تفسير الواردات للتغيرات التي تحدث في سعر الصرف .

اختبار فرضيات الدراسة :

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات و خلصنا منها إلى ما يلي :

- ✓ **الفرضية الأولى :** ورد فيها إن هناك علاقة طردية بين انخفاض الدينار الجزائري و الواردات. وهي فرضية خاطئة بإسقاطها على الواقع الجزائري ، حيث أدى الانخفاض إلى زيادة الصادرات بينما صاحبه تزايد في الواردات من سنة إلى أخرى ، و هذا ما تبينه الإحصائيات. و هذا راجع إلى عدة عوامل من بينها الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية و تنوع المنتجات والخدمات فيها ، بالإضافة إلى زيادة معدل النمو ، و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي .
- ✓ **الفرضية الثانية :** ورد فيها إن تخفيض قيمة العملة هو الإجراء المتبع في سياسة سعر الصرف للتأثير على حجم الواردات و هذه الفرضية صحيحة حيث استهدفت سياسة تخفيض العملة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية من بينها ميزان المدفوعات ' فكان هدفها من التخفيض هو زيادة الصادرات و التقليل من الواردات .
- ✓ **الفرضية الثالثة :** ورد فيها إن الحل الأمثل بجعل تخفيض قيمة العملة يخفض حجم الواردات هو تنويع الصادرات ' هذه الفرضية صحيحة فان التنويع في الصادرات بعد تخفيض قيمة الدينار يضيف على صادراتنا ميزة تنافسية من حيث التكلفة و يزداد الطلب على المنتج المحلي و بالتالي زيادة في المداخل من العملة الصعبة التي تغطي حجم الواردات من جهة و تنوع المنتجات المحلية وعدم اللجوء إلى الاستيراد من الخارج من جهة أخرى .
- ✓ **التوصيات :**

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- ترشيد الواردات و القيام باستيراد المواد التي تحتاجها الدولة فقط .

- تنويع لصادرات و إعطاء ميزة تنافسية في الأسواق الدولية مع مراعاة المؤشرات الاقتصادية للدولة .

- عدم تخفيض الدينار بصورة كبيرة .

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة المنتجة منها .

✓ أفاق البحث :

- اثر انخفاض الدينار الجزائري على جذب الاستثمارات الأجنبية .

- دور سياسة سعر الصرف في مواجهة صدمات انخفاض أسعار النفط .

- تأثير سعر الصرف على الواردات من السلع الغذائية .

قائمة المراجع

أولا الكتب

- 1- الحجار بسام ، عبد الله رزق : الاقتصاد الكلي ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2005 .
- 2- الغالبي عبد الحسن الجليل : سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن، 2011.
- 3- الوكيل نشأت نبيل محمد: التوازن النقدي و معدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود و سعر الصرف ، شركة ناس للطباعة ، الطبعة الأولى ، 2006
- 4- بوخاري لطلو موسى : سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2010 .
- 5- سامي خليل ، الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2007
- 6- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012
- 7- صخري عمر : التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الطبعة الخامسة ، الجزائر ، 2005 .
- 8- فخري سمير نعمة : العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 2011 .
- 9- فليح حسن خلف : التمويل الدولي ، الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004.
- 10- قدي عبد المجيد : مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2003 .
- 11- الفزويني شاعر ، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989
- 12- لطرش الطاهر ،تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2 ، الجزائر ، 2003
- 13- لطرش الطاهر: الاقتصاد النقدي و البنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2015 - 2016 ،
- 14- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الجزائر ، 2005 .
- 15- محمود يونس : اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007

ثانياً: الأطروحات و المذكرات :

1- الأطروحات :

- 1- بربري محمد أمين، "الاحتكار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000 .
- 2- بن حمود فاطمة الزهراء، "اثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية،-حالة الجزائر"-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،
- 3- بن قدور علي، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013 .
- 4- دوحه سلمى، "اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر"-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة الوادي، الجزائر، 2014-2015 .

2- المذكرات

- 1- بغداد زيان، "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية" ، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012
- 2- بلوصيف منى، النفط وأثره على الواردات السلعية في الجزائر 2005-2015، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة 20 أوت سكيكدة 1955، 2017 .
- 3- بلوصيف منى، النفط وأثره على الواردات السلعية في الجزائر 2005-2015، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة 20 أوت سكيكدة 1955، 2017 .
- 4- بن زاوي هاجر : اثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2006) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 2016-2017 ، ة 2007 .
- 5- بورعدة حورية، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر- دراسة سوق الصرف الموازي"-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران
- 6- حاجي أمال، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2013، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ام البواقي، 2015 .
- 7- حنان لعروق : سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و تأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة ، 2004-2005.

- 8- خنساء خشمان، محددات الطلب على الواردات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2017 .
- 9- دوغة حسين : اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) دراسة تحليلية قياسية ،مذكرة ماستر ،تخصص اقتصاد كمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المسيلة 2016/2017 .
- 10- سلامة نجاح : تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية و اقتصاد دولي ، بسكرة ، 2012-2013 .
- 11- عبدلي ادريس ،محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)،مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،الجزائر ، 2006/2007 .
- 12- عطا الله بن طيرش ، اثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة ، مذكرة ماجستير ، تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، غرداية 2011
- 13- غبشي عبد الرزاق ، اثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية دراسة قياسية (1970-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ، تخصص اقتصاد قياسي ، ورقلة ، 2015-2016 .
- 14- غوبال أمين ، اثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990 - 2015) ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية و تأمينات وتسيير المخاطر ، جامعة أم البواقي ، 2015-2016
- 15- محمد ميداني ، دراسة قياسية للواردات في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2009
- 16- منهوم بلقاسم، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970 - 2009"، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013

ثالثًا : المجالات

- 1-صفاء يونس الصفاوي و مزاحم محمد يحي ،تحديد العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط ، اليورو و الذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، 14ن 2008 .

2- عبد الحق بوعتروس، "أثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العالمية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 31، 2008

3- قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد ، استخدام نموذج نتجه الانحدار (VAR) لدراسة العلاقة بين حجم الانفاق العام و النمو السكاني في السودان 1960-2015 ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا .

4- كامل كاظم علاوي ،محمد غالي راهي ،تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010)،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة الكوفي ،العراق ،العدد 29،2013 .

رابعاً : المواقع الإلكترونية :

www .bank-of-algeria .dz

قائمة الملاحق

❖ عند المستوى بوجود ثابت

Null Hypothesis: LOG_EX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.479408	0.9803
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_EX)
Method: Least Squares
Date: 06/11/19 Time: 21:26
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_EX(-1)	0.069409	0.144780	0.479408	0.6386
C	-0.121252	0.273683	-0.443039	0.6641
R-squared	0.015091	Mean dependent var		0.009901
Adjusted R-squared	-0.050570	S.D. dependent var		0.031222
S.E. of regression	0.032002	Akaike info criterion		-3.935897
Sum squared resid	0.015362	Schwarz criterion		-3.837872
Log likelihood	35.45512	Hannan-Quinn criter.		-3.926153
F-statistic	0.229832	Durbin-Watson stat		1.826332
Prob(F-statistic)	0.638563			

Null Hypothesis: LOG_EX has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.965946	0.9995
Test critical values:		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_EX)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 21:30
 Sample (adjusted): 2003 2017
 Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_EX(-1)	0.264992	0.274334	0.965946	0.3569
D(LOG_EX(-1))	-0.578402	0.393171	-1.471120	0.1720
D(LOG_EX(-2))	-0.773856	0.373004	-2.074657	0.0648
C	-0.550358	0.514138	-1.070448	0.3096
@TREND(2000)	0.007130	0.002098	3.398384	0.0068
R-squared	0.570430	Mean dependent var		0.009588
Adjusted R-squared	0.398602	S.D. dependent var		0.033362
S.E. of regression	0.025872	Akaike info criterion		-4.210095
Sum squared resid	0.006694	Schwarz criterion		-3.974078
Log likelihood	36.57571	Hannan-Quinn criter.		-4.212609
F-statistic	3.319769	Durbin-Watson stat		2.166255
Prob(F-statistic)	0.056347			

❖ عند المستوى بدون ثابت و بدون اتجاه عام

Null Hypothesis: LOG_EX has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.322328	0.9461
Test critical values:		
1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_EX)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 21:33
 Sample (adjusted): 2001 2017
 Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_EX(-1)	0.005291	0.004002	1.322328	0.2047
R-squared	0.002203	Mean dependent var		0.009901
Adjusted R-squared	0.002203	S.D. dependent var		0.031222
S.E. of regression	0.031188	Akaike info criterion		-4.040543
Sum squared resid	0.015563	Schwarz criterion		-3.991531
Log likelihood	35.34462	Hannan-Quinn criter.		-4.035671
Durbin-Watson stat	1.689334			

❖ عند الفرق الأول : بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(LOG_EX) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.178164	0.0407
Test critical values:		
1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_EX,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 21:44
 Sample (adjusted): 2002 2017
 Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_EX(-1))	-0.838703	0.263895	-3.178164	0.0067
C	0.008189	0.008660	0.945596	0.3604
R-squared	0.419105	Mean dependent var		-0.000324
Adjusted R-squared	0.377612	S.D. dependent var		0.041753
S.E. of regression	0.032940	Akaike info criterion		-3.871794
Sum squared resid	0.015191	Schwarz criterion		-3.775220
Log likelihood	32.97435	Hannan-Quinn criter.		-3.866848
F-statistic	10.10073	Durbin-Watson stat		1.956376
Prob(F-statistic)	0.006705			

Null Hypothesis: D(LOG_EX) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.837410	0.0083
Test critical values:		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_EX,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 21:51
 Sample (adjusted): 2003 2017
 Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_EX(-1))	-1.786901	0.369392	-4.837410	0.0005
D(LOG_EX(-1),2)	0.499769	0.241374	2.070519	0.0627
C	-0.054103	0.019907	-2.717777	0.0200
@TREND(2000)	0.007078	0.002091	3.385132	0.0061
R-squared	0.720067	Mean dependent var		-0.000499
Adjusted R-squared	0.643722	S.D. dependent var		0.043213
S.E. of regression	0.025793	Akaike info criterion		-4.254223
Sum squared resid	0.007318	Schwarz criterion		-4.065410
Log likelihood	35.90667	Hannan-Quinn criter.		-4.256234
F-statistic	9.431724	Durbin-Watson stat		2.088133
Prob(F-statistic)	0.002242			

❖ عند الفرق الأول بدون ثابت و بدون اتجاه عام

Null Hypothesis: D(LOG_EX) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.045253	0.0048
Test critical values:		
1% level	-2.717511	
5% level	-1.964418	
10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LOG_EX,2)

Method: Least Squares

Date: 06/11/19 Time: 22:01

Sample (adjusted): 2002 2017

Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_EX(-1))	-0.761516	0.250067	-3.045253	0.0082
R-squared	0.382004	Mean dependent var		-0.000324
Adjusted R-squared	0.382004	S.D. dependent var		0.041753
S.E. of regression	0.032824	Akaike info criterion		-3.934882
Sum squared resid	0.016161	Schwarz criterion		-3.886596
Log likelihood	32.47906	Hannan-Quinn criter.		-3.932410
Durbin-Watson stat	1.973414			

Null Hypothesis: D(LOG_EX,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.031842	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_EX,3)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 22:02
 Sample (adjusted): 2004 2017
 Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_EX(-1),2)	-2.522896	0.418263	-6.031842	0.0001
D(LOG_EX(-1),3)	0.810371	0.253949	3.191074	0.0086
C	0.007459	0.008833	0.844426	0.4164
R-squared	0.831926	Mean dependent var		-0.000314
Adjusted R-squared	0.801367	S.D. dependent var		0.072658
S.E. of regression	0.032382	Akaike info criterion		-3.835003
Sum squared resid	0.011535	Schwarz criterion		-3.698062
Log likelihood	29.84502	Hannan-Quinn criter.		-3.847679
F-statistic	27.22364	Durbin-Watson stat		2.162725
Prob(F-statistic)	0.000055			

❖ عند الفرق الثاني بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(LOG_EX,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.097564	0.0014
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_EX,3)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 22:06
 Sample (adjusted): 2004 2017
 Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_EX(-1),2)	-2.736099	0.448720	-6.097564	0.0001
D(LOG_EX(-1),3)	0.941791	0.273116	3.448314	0.0062
C	-0.020394	0.025104	-0.812383	0.4355
@TREND(2000)	0.002742	0.002319	1.182371	0.2644
R-squared	0.852541	Mean dependent var		-0.000314
Adjusted R-squared	0.808303	S.D. dependent var		0.072658
S.E. of regression	0.031812	Akaike info criterion		-3.822999
Sum squared resid	0.010120	Schwarz criterion		-3.640411
Log likelihood	30.76099	Hannan-Quinn criter.		-3.839901
F-statistic	19.27177	Durbin-Watson stat		2.347386
Prob(F-statistic)	0.000177			

❖ عند الفرق الثاني بدون ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(LOG_EX,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.053136	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LOG_EX,3)

Method: Least Squares

Date: 06/11/19 Time: 22:08

Sample (adjusted): 2004 2017

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_EX(-1),2)	-2.455804	0.405708	-6.053136	0.0001
D(LOG_EX(-1),3)	0.768271	0.246012	3.122900	0.0088
R-squared	0.821031	Mean dependent var		-0.000314
Adjusted R-squared	0.806117	S.D. dependent var		0.072658
S.E. of regression	0.031993	Akaike info criterion		-3.915052
Sum squared resid	0.012282	Schwarz criterion		-3.823758
Log likelihood	29.40536	Hannan-Quinn criter.		-3.923502
Durbin-Watson stat	2.075495			

استقرارية الواردات :

❖ على المستوى بوجود ثابت

Null Hypothesis: LOG_M has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.015469	0.2780
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_M)
Method: Least Squares
Date: 06/11/19 Time: 22:11
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_M(-1)	-0.096071	0.047667	-2.015469	0.0621
C	0.180653	0.069862	2.585849	0.0207

R-squared	0.213099	Mean dependent var	0.042306
Adjusted R-squared	0.160639	S.D. dependent var	0.058494
S.E. of regression	0.053590	Akaike info criterion	-2.904780
Sum squared resid	0.043078	Schwarz criterion	-2.806755
Log likelihood	26.69063	Hannan-Quinn criter.	-2.895036
F-statistic	4.062114	Durbin-Watson stat	1.877547
Prob(F-statistic)	0.062137		

Null Hypothesis: LOG_M has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.200267	0.9997
Test critical values:		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_M)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 22:13
 Sample (adjusted): 2003 2017
 Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_M(-1)	0.373244	0.310967	1.200267	0.2577
D(LOG_M(-1))	-0.550493	0.405744	-1.356749	0.2047
D(LOG_M(-2))	-0.654808	0.348602	-1.878384	0.0898
C	-0.129858	0.257320	-0.504658	0.6247
@TREND(2000)	-0.033104	0.019284	-1.716673	0.1168
R-squared	0.498464	Mean dependent var		0.040698
Adjusted R-squared	0.297849	S.D. dependent var		0.059603
S.E. of regression	0.049944	Akaike info criterion		-2.894625
Sum squared resid	0.024944	Schwarz criterion		-2.658608
Log likelihood	26.70969	Hannan-Quinn criter.		-2.897139
F-statistic	2.484684	Durbin-Watson stat		2.205702
Prob(F-statistic)	0.110822			

❖ عند المستوى بدون وجود ثابت و دون اتجاه عام

Null Hypothesis: LOG_M has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.424942	0.9936
Test critical values:		
1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_M)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 22:15
 Sample (adjusted): 2001 2017
 Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_M(-1)	0.025036	0.010325	2.424942	0.0275
R-squared	-0.137682	Mean dependent var		0.042306
Adjusted R-squared	-0.137682	S.D. dependent var		0.058494
S.E. of regression	0.062391	Akaike info criterion		-2.653782
Sum squared resid	0.062281	Schwarz criterion		-2.604770
Log likelihood	23.55715	Hannan-Quinn criter.		-2.648910
Durbin-Watson stat	1.459225			

❖ عند الفرق الأول بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(LOG_M) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.144105	0.0433
Test critical values:		
1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LOG_M,2)

Method: Least Squares

Date: 06/11/19 Time: 22:18

Sample (adjusted): 2002 2017

Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_M(-1))	-0.836071	0.265917	-3.144105	0.0072
C	0.037165	0.019399	1.915792	0.0760
R-squared	0.413868	Mean dependent var		-0.000629
Adjusted R-squared	0.372001	S.D. dependent var		0.076857
S.E. of regression	0.060906	Akaike info criterion		-2.642501
Sum squared resid	0.051934	Schwarz criterion		-2.545928
Log likelihood	23.14001	Hannan-Quinn criter.		-2.637556
F-statistic	9.885396	Durbin-Watson stat		1.760615
Prob(F-statistic)	0.007175			

❖ عند الفرق الأول بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(LOG_M) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.897459	0.0399
Test critical values:		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_M,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 22:20
 Sample (adjusted): 2003 2017
 Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_M(-1))	-1.548884	0.397409	-3.897459	0.0025
D(LOG_M(-1),2)	0.360481	0.252687	1.426593	0.1815
C	0.172051	0.055331	3.109498	0.0099
@TREND(2000)	-0.010430	0.003952	-2.639314	0.0230
R-squared	0.636425	Mean dependent var		-0.007120
Adjusted R-squared	0.537268	S.D. dependent var		0.074877
S.E. of regression	0.050935	Akaike info criterion		-2.893371
Sum squared resid	0.028538	Schwarz criterion		-2.704558
Log likelihood	25.70029	Hannan-Quinn criter.		-2.895383
F-statistic	6.418356	Durbin-Watson stat		1.879637
Prob(F-statistic)	0.008990			

❖ عند الفرق الأول بدون وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(LOG_M) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.953892	0.2870
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_M,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 22:21
 Sample (adjusted): 2004 2017
 Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_M(-1))	-0.268236	0.281202	-0.953892	0.3606
D(LOG_M(-1),2)	-0.363588	0.289608	-1.255452	0.2353
D(LOG_M(-2),2)	-0.441848	0.249660	-1.769800	0.1044
R-squared	0.435664	Mean dependent var		-0.003501
Adjusted R-squared	0.333057	S.D. dependent var		0.076331
S.E. of regression	0.062337	Akaike info criterion		-2.525129
Sum squared resid	0.042744	Schwarz criterion		-2.388188
Log likelihood	20.67590	Hannan-Quinn criter.		-2.537805
Durbin-Watson stat	1.821977			

❖ عند الفرق الثاني و بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(LOG_M,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.264557	0.0011
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_M,3)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 22:24
 Sample (adjusted): 2004 2017
 Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_M(-1),2)	-2.101170	0.399116	-5.264557	0.0003
D(LOG_M(-1),3)	0.557251	0.233290	2.388663	0.0359
C	-0.010957	0.017261	-0.634763	0.5386
R-squared	0.779924	Mean dependent var		0.005788
Adjusted R-squared	0.739910	S.D. dependent var		0.124919
S.E. of regression	0.063707	Akaike info criterion		-2.481628
Sum squared resid	0.044645	Schwarz criterion		-2.344687
Log likelihood	20.37140	Hannan-Quinn criter.		-2.494305
F-statistic	19.49137	Durbin-Watson stat		1.961696
Prob(F-statistic)	0.000242			

❖ عند الفرق الثاني و بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(LOG_M,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.422364	0.0038
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_M,3)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 22:26
 Sample (adjusted): 2004 2017
 Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_M(-1),2)	-2.217047	0.408871	-5.422364	0.0003
D(LOG_M(-1),3)	0.633189	0.241005	2.627287	0.0253
C	0.038984	0.048336	0.806530	0.4387
@TREND(2000)	-0.004823	0.004366	-1.104557	0.2952
R-squared	0.803855	Mean dependent var		0.005788
Adjusted R-squared	0.745011	S.D. dependent var		0.124919
S.E. of regression	0.063079	Akaike info criterion		-2.453888
Sum squared resid	0.039790	Schwarz criterion		-2.271300
Log likelihood	21.17722	Hannan-Quinn criter.		-2.470790
F-statistic	13.66087	Durbin-Watson stat		2.140788
Prob(F-statistic)	0.000719			

❖ عند الفرق الثاني بدون ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(LOG_M,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.365494	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG_M,3)
 Method: Least Squares
 Date: 06/11/19 Time: 22:28
 Sample (adjusted): 2004 2017
 Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_M(-1),2)	-2.060718	0.384069	-5.365494	0.0002
D(LOG_M(-1),3)	0.541155	0.226065	2.393805	0.0339
R-squared	0.771863	Mean dependent var		0.005788
Adjusted R-squared	0.752851	S.D. dependent var		0.124919
S.E. of regression	0.062102	Akaike info criterion		-2.588511
Sum squared resid	0.046280	Schwarz criterion		-2.497217
Log likelihood	20.11958	Hannan-Quinn criter.		-2.596962
Durbin-Watson stat	1.923505			